

المؤسسات المالية الدولية ونظام المعونات
وأثرها على التنمية والعدالة الاجتماعية

إعداد الباحث:

جبريل محمد

مساعد الباحث:

سلام طه

تنسيق وتحضير:

اعتراف الريماوي

مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

٢٠١٧

المؤسسات المالية الدولية ونظام المعونات
وأثرها على التنمية والعدالة الإجتماعية



مركز بيسان للبحوث والإنماء

رام الله - فلسطين

عمارة النهضة، الماصيون، صندوق بريد: ٧٢٥ رام الله

هاتف: ٠٢٢٩٨٧٨٣٩ فاكس: ٠٢٢٩٨٧٨٣٥

البريد الإلكتروني: bisanrd@palnet.com

الصفحة الإلكترونية: www.bisan.org

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز بيسان للبحوث والإنماء

٢٠١٧

© Copyright: Bisan Center for Research and Development

٢٠١٧

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر الباحثين والمركز.

تصميم وتنفيذ: شركة بيسان دعاية نشر تصميم

رام الله - هاتف: ٠٢٢٩٨٨٦٣٩

فهرس المحتويات

٥	مقدمة
٧	الفصل الأول: النيوليبرالية.. ليست منقطة الجذور
١٧	الفصل الثاني: من توغل الدولة إلى انحسارها من السوق (الأردن، تونس، مصر)
٤٥	الفصل الثالث: فلسطين والشرط الاستعماري
٦٣	الفصل الرابع: هل تحققت شعارات ”الثورات“؟
٧٠	قائمة المراجع

كشفت عملية التنازل المصري عن جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر عن المدى العميق الذي أوصلته سياسة الاعتماد على المساعدات الخارجية لأكبر دولة عربية هي مصر، فمقابل المساعدات السعودية تضطر الحكومة المصرية للتنازل لا عن جزء من سيادتها الوطنية، وهو شرط لبّته في إطار الاستجابة لشروط صندوق النقد الدولي، بل عن جزء من ترابها الوطني، وذلك تحت ضغط الحاجة إلى تدفق السيولة في عصب اقتصاد مصر الذي يعاني من حالة انهيار مريعة.

أمام مثل هذا الحدث الذي ينبئ بأمر مستقبلية خطيرة في مصر، التي ترزح تحت طائلة ديون هائلة تبلغ حسب آخر تقرير للبنك المركزي صدر في أيلول ٢٠١٧ حوالي ٧٩ مليار دولار، هنا يصبح السؤال مشروعاً في المنطقة حول مدى فعالية ونجاعة المساعدات الخارجية التي تقدم "للدول النامية"، ومدى قدرتها على بناء تنمية حقيقية تنعكس آثارها على حياة الناس، ورفاهيتهم وخلاصهم من مظاهر الجهل والفقر والمرض ومشاكل اجتماعية اقتصادية كبرى تعاني منها كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

في هذه الدراسة سنتعرض إلى أهم المحاور التي سنعالجها بالتفصيل حول المساعدات الخارجية وسياسات الدعم الداخلي للسلع في ثلاثة أقطار عربية هي مصر والأردن وتونس، مع محاولة إيجاد أوجه الشبه والاختلاف مع الحالة الفلسطينية الخاصة رغم مخاطر المقارنة في ظل الخصوصية وحتى الفرادة التي تتمتع بها الحالة الفلسطينية بسبب استمرار وجود الاحتلال الإستيطاني وتعاضم سياساته الكولونيالية في فلسطين المحتلة.

هذه المقارنة تطرح أسئلة مثل إلى أي مدى ساهمت المساعدات الخارجية في التنمية المحلية، وهل كان لهذه المساعدات آثارها السياسية؟ وما هي هذه الآثار، وكيف تم تصريف هذه المساعدات في إطار السياسات الوطنية لإدارة المال العام؟ ومن كان المستفيد الأكبر من هذه المساعدات؟ وكيف عملت شروط المساعدات على إعادة الهيكلة لبنية الاقتصاد الوطني في هذه الدول وما هي انعكاسات هذه الهيكلة على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي؟

وارتباطاً بذلك ستطرح الدراسة نقاشاً حول سياسات رفع الدعم الحكومي عن السلع، ومبررات هذا الرفع، وخصخصة الموارد وأثر ذلك على الطبقات المختلفة في المجتمع أو على تكوين شرائح طبقية جديدة مستفيدة من الخصخصة.

لقد وجد البحث أن سياسة اللجوء إلى المساعدات الخارجية قد أدت إلى مزيد من تعمق مشاكل التخلف الاقتصادي والتبعية لهذه البلدان من فقر واتساع للفجوات الطبقيّة وتعاظم لأعباء الديون الداخلية والخارجية، رغم كل مظاهر الحداثة المصطنعة التي تعيشها، وأن أغلب السياسات الاقتصادية المحلية المتبعة تحت إملاءات المقرضين وشروطهم لم تحدث النقلة المتوقعة على صعيد التنمية المستدامة، لأنها كانت سياسات تعلقت بمعالجة السياسات النقدية المالية أكثر من الاستجابة لحاجات المجتمع الاقتصادية والتنمية، تحت عناوين رفع الدعم عن السلع يقابلها تجميد الأجور، وخصخصة الخدمات مقابل غياب لشبكة الأمان الاجتماعي الفاعلة وهي صفات شكلت خضوعاً لإملاءات مقدمي المساعدة والتي لم تكن محض اقتصادية، بل كان لها انعكاساتها السياسية أيضاً في منطقة تعج بحالة من عدم الاستقرار السياسي، والتدخلات الخارجية عدا عن القلاقل المحلية.

لقد كان الهدف من الدراسة وضع صانع القرار والجمهور الفلسطيني في صورة نتائج الاعتماد على السياسات النيوليبرالية في الاقتصاد وما نتج عنها في أقطار عربية من أزمات اقتصادية أدت إلى تفجر أزمات سياسية، إضافة إلى بيان أن هناك مشكلة كبيرة في اعتماد السلطة الفلسطينية المقيدة الصلاحيات على اقتصاد حر في ظل فقدانها لحرية السيطرة وإدارة مواردها الأساسية بفعل تحكم السلطة المحتلة بمفاصل القرار الاقتصادي الفلسطيني وتوجيهه بما يعمق الحاقه بالاقتصاد "الإسرائيلي" المستفيد دوماً من الدورة الاقتصادية الفلسطينية.

نأمل أن تحدث هذه الدراسة نقاشاً وطنياً داخلياً حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يخدم بناء اقتصاد وطني قادر على الصمود ومعزز له، فكل البيئة التي يعمل بها اقتصادنا الوطني تدفع إلى البحث عن خيارات أخرى جديدة.

الفصل الأول

النيوليبرالية.. ليست منقطة الجذور

ليست النيوليبرالية سوى محاولة لحل أزمة الليبرالية الأم، إنها « تدفع برؤية لا تجعل من السوق عاملاً اقتصادياً فقط، ولا فاعلاً أو مؤسسة من بين فعاليات ومؤسسات أخرى، بل كيانا له قداسة، يحرم التدخل فيه أو حتى توجيهه من قِبَل سلطة خارجية عليه، إنه توثين جديد يصنع صنماً تخلع عليه حل القداسة في أعلى صورها»^١

كما أنها جاءت كرد فعل على الكينزية التي سادت في أربعينات القرن الماضي والتي حدثت من هيمنة السوق عبر تدخلات محدودة للدولة، إنها رؤية تسعى إلى استعادة البداية المتوحشة للنظام الرأسمالي مع لحظة الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، حين كان للرأسمال كل الحق في طحن المعادن والبشر على حد سواء من أجل نفخ محفظة النقود. وهنا يتم ذلك في ظل الرأسمال المعولم الذي تجاوز التبادل السلعي إلى مرحلة تسود فيها العمليات المالية الكبرى وهمية رأس المال المالي.

في سبعينات القرن الماضي وبعد ارتفاع سعر النفط وارتباط التضخم بالبطالة جرت مراجعة نقدية للنظرية الليبرالية الأم، وبما يتجاوز تعديلات كينز عليها مستندة إلى أن سبب الأزمة لا يكمن فقط في ارتفاع سعر النفط، بل في ارتفاع نفقات الدولة على الخدمات العامة التي تقدمها للطبقات الفقيرة والمتوسطة. لذا اقترحت مدرسة "شيكاغو" التقليل من هذه النفقات وتحرير الفعل الاقتصادي من كل قيد خارجي وتقليص مهمات الدولة، من هنا ولدت النيوليبرالية.

كانت الفرصة التاريخية لهيمنة ازدهار النيوليبرالية مرتبطة بهزيمة الكتلة الاشتراكية في الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، لتبدو الرأسمالية كمنتصر في صراع دام سبعة عقود. ول يظهر مفهوم العولة كمعبر عن نظام كلياني للنيوليبرالية في الاقتصاد والسياسة والقيم والثقافة وغيرها، وليصبح المفهوم مهيمناً في الأدب السياسي والاقتصادي العالمي.

أما قواعد النيوليبرالية الأساسية فهي تحرير السوق بشكل مطلق ودون أي قيود عليه، تجميد الأجور، وتحرير الأسعار، الحد من تأثير العمل النقابي، وحرية حركة رؤوس الأموال والبضائع والخدمات، وتخفيض الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وتقليص شبكة الأمان الاجتماعي. وخصخصة القطاع الحكومي وبيع الشركات والخدمات التي تملكها الدولة للقطاع الخاص، والإعلاء من الانجاز الفردي على حساب الصالح العام.

١ الطيب بو عزة، النيوليبرالية وتأليه السوق، 16/11/2006، aljazeera.net/knowledgegate/opinions

وكما تلقت الليبرالية الأم كثيرا من النقد لاختلافها في معالجة الازمات العامة للأسمالية، تلقت النيوليبرالية نقدا شديدا من تيارات فكرية مختلفة رأيت فيها مجرد عملية تجميل لليبرالية ومحاولة لنزع المكتسبات الاجتماعية التي تحققت في ظل تطبيق النظرية الكينزية. هذا تم بوضوح أكثر بعد الأزمة النقدية التي اجتاحت السوق العالمي عام ٢٠٠٨.

فقد قدمت نعومي كلاين وستيغليتز نقدا عميقا للنيوليبرالية حيث ترى كلاين أن ”لا حاجة بالأسواق لأن تكون أصولية متطرفة؛ في إشارة لإمكانية تعايش المطالب الاجتماعية واقتصاد السوق الحرة الأقل شراسة“^٢. كما انتقد ستيجليتز النيوليبرالية بقوله ”دفع النيوليبراليون إلى سياسات أعادت هيكل السوق بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة عدم المساواة، وإضعاف الأداء الاقتصادي الإجمالي، لتباطأ النمو مع إعادة صياغة قواعد اللعبة لتخدم مصالح البنوك والشركات، القوية والثرية منها، على حساب الجميع“^٣.

لقد قدم كلاين، وستيجليتز، وتشومسكي وغيدنز، نقدهم للنيوليبرالية من موقع الاعتقاد بضرورة السوق، ولكن ليس من خلال إطلاق يدها، التي اعتبروها سلاح الأغنياء ضد الفقراء، بل عبر وضع ضوابط على هذه السوق وحماية الفقراء من تغولها. فيما عرف بالطريق الثالث الذي يقوم على فرضية موت الاشتراكية في صيغتها المحققة بسبب عدم قدرتها على إدراك قدرة الرأسمالية على التجدد وتجاوز الأزمات، وانفلات الرأسمالية من قيود كثيرة أدت إلى تعزيز الفوارق الاجتماعية على صعيد العالم، تحت شعار العولمة، فيما يطرح هذا الطريق ما عرف باقتصاد السوق الاجتماعي، والذي يحاول تجديد الاشتراكية الديمقراطية من جهة وتلطيف الآثار السلبية للرأسمالية.^٤

هنا ينصب الجدل حول دور الدولة في التدخل الاقتصادي أو عدمه، فالطريق الثالث الذي يطرحه غيدنز يقتضي تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال تنظيم السوق والتحكم فيه عبر ضخ الموارد في الموازنة لأجل التنمية والتشغيل، فيما لا يزال لدينا نوع من رأس مالية الدولة يسود في بلدان رفضت سياسة التحرير الاقتصادي الشامل مثل روسيا وجنوب افريقيا والهند وبلدان ما يعرف بدول «البريكس»، إضافة إلى ذلك، لا زال في العالم بقايا للنظام الاشتراكي أو ما يعرف بالديمقراطيات الشعبية سواء في أمريكا اللاتينية أو في آسيا، وهذا يشير أن هيمنة النيوليبرالية الاقتصادية ليست مطلقة في العالم حيث تتحرك دول أخرى كالصين وروسيا في مواجهة هذه الهيمنة عبر بناء بنك دولي بديل للدول الأعضاء في «البريكس».

٢ نعومي كلاين، مبدأ الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، نيويورك، متروبوليان بوكس، ٢٠٠٧.

٣ جوزيف ستيجليتز، السقوط الحر، ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١١.

٤ انظر: انتوني غيدنز، الطريق الثالث، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ١٩٩٩.

لقد جرب العالم النيوليبرالية فحصل على أزمة عام ٢٠٠٨، واضطر العالم النيوليبرالي لمعالجة الأزمة من خلال الالتجاء لمفاهيم رأسمالية الدولة وتدخّلها في السوق وقد تم ذلك في قيام الولايات المتحدة بتأميم بعض البنوك، كما أن سياسات ترامب الاقتصادية ليست نيوليبرالية صافية فهي تعتمد سياسات حمائية ومحاولات لاستعادة الصناعة المهاجرة كما عبر عنها أكثر من مرة، هذه السياسات تشير إلى أن دور الدولة في الاقتصاد لا زال مطلوباً ويفرض نفسه بموضوعية، أكثر منه خيار بين الخيارات، الأمر الذي يعني أن هناك ضرورة لنقاش حدود تدخل الدولة في السوق، وقدرتها على بناء دولة الرعاية والرفاه على غرار النموذج الاسكندنافي.

في محاولة لقراءة التاريخ الاقتصادي لمصر الحديثة منذ عهد محمد علي إلى عهد مبارك، يقارن الباحث الاقتصادي جلال أمين^٥ بين هذه العهود من خلال تعامل الحكومات المختلفة مع الاستدانة وشروطها المختلفة، وهو يرى أن الاختلاف في هذا المجال لم يكن نابعا من شخص الحكام أنفسهم، بل من طبيعة النظام الدولي السائد، فهو يرى أن العرض دائما يولد الطلب وهو في الديون أسوأ بالسلع، فقد كان الفائض المالي لدى الدول الصناعية المتقدمة يستدعي طلبا لتصرفه عبر تقديمه على شكل ديون لبلدان مختلفة، فالذي « يتحكم بدرجة اعتمادك على القروض ليس فقط مدى حاجتك إلى الاقتراض أو مدى حكمتك أو رعوتك في إدارة شؤونك، وإنما أيضا مدى استعداد غيرك لاقتراضك ومدى تلهفه على توريطك في الديون»^٦.

هنا يثبت جلال أمين أن عهود القوة لمصر كانت حينما استخدمت الحمائية والاعتماد على الموارد الذاتية، فيما كان ضعف مصر في اللحظات التي فتحت معابرها لحرية التجارة الخارجية. وبين أن الطبقة الوسطى في مصر كانت أوسع وأكبر ومكتفية في ظل الحمائية، فيما انهارت في ظل رفع القيود على هذه التجارة والاعتماد على الديون والمساعدات الخارجية.

تؤكد هذه الإشارات الأولية تيريزا هايتر في كتابها ” إمبريالية المساعدات “ والذي كان خلاصة تجربة طويلة مع مؤسسات تمويل دولية في أمريكا اللاتينية، فقد توصلت الكاتبة إلى رفض للفرضية التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولية حول كون ” المساعدات هي عمل جيد، وأن هدفها الأساس هو التنمية وعدلت الفرضية بقناعها الناتجة عن التجربة لترى أن المساعدات هي تنازل من الإمبريالية كي تستطيع الاستمرار في الهيمنة واستغلال البلدان شبه المستعمرة كما أنها تشكل محاولات للتأثير في النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول الفقيرة وبما يعيق التغيير الحقيقي^٧. كتبت تيريزا هايتر هذه الخلاصات في بداية السبعينات، أي قبل

٥ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلى عهد مبارك، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢.

٦ نفس المصدر ص ١٥

٧ Teresa Hayter. Aids as imperialism. London. Penguin ١٩٧٤.

ان تشق النيوليبرالية طريقها عبر سياسات ريفان، وتاتشر اللذان استخدمتا سياسات توليد الطلب عبر زيادة العرض، من جهة وعبر اجراءات الخصخصة من جهة أخرى.

ومن نفس الموقع يقدم بيركنز في كتابه اعترافات قاتل اقتصادي تجربة مثيرة حول سياسة المساعدات التي استخدمتها الدول المانحة من خلال نحت مصطلح "Corporocracy" وهو مفهوم يشير إلى تحالف الحكومات المحلية المتواطئة مع الشركات الكبرى ومؤسسات التمويل والقوة الأمنية العسكرية، التي تتدخل في اللحظة التي لا تستطيع فيها قوة المال الناعمة أن تفرض شروطها على غرار ما حصل في إيران مصدق، وكولومبيا والاكوادور وبنما وتشيلي. إن بيركنز يؤكد ما ذهب إليه أمين، وهاتير حول مبدأ العرض الذي يولد الطلب من جهة، وحول ابتزاز مؤسسات التمويل الدولية للحكومات المحلية بشروط تمس السيادة الوطنية لبلدانها، لقد اعترف بيركنز كموظف في مؤسسة دولية مانحة أنه كان يضيف البيانات للحكومات كي تستدين وأن سياسة مؤسسته كانت غير راغبة من هذه الدول بسداد الدين، بل بالفارق في ديون أخرى. حيث يقول: «قراصنة الاقتصاد "Economic hit men" وتسمى اختصاراً "EHM" هم خبراء محترفون ذوو أجور مرتفعة مهمتهم أن يسلبوا ملايين الدولارات بالغش والخداع من دول عديدة في سائر أنحاء العالم، يحولون المال من البنك الدولي وهيئة المساعدة الأمريكية وغيرها من مؤسسات المساعدة الدولية ليصبوه في خزائن الشركات الكبرى ... وسائلهم لتحقيق ذلك تشمل اصطناع التقارير المالية وتزوير الانتخابات والرشوة والابتزاز والجنس والقتل، يلعبون لعبة قديمة قدم عهد الامبراطوريات لكنها تأخذ أبعاداً جديدة ومخيفة في زمن العولمة».

هذا الاستنتاج الناتج عن تجربة من أحد خبراء الشركات الكبرى يبين أن النيوليبرالية، ليست سوى توسيعاً لنهم الرأسمالية التي سادها منطق الاقتصاد الليبرالي، الذي أجريت عليه بعد الحرب العالمية الثانية تعديلات ما عرف بالنظرية الكينزية الجديدة والتي سمحت للدولة بتدخلات محدودة لحفظ التوازن الاجتماعي، هذه التدخلات أنهتها النيوليبرالية عبر سياسات الخصخصة، ورفع الدعم الحكومي عن السلع، رغم أنها أضافت مسحة ديمقراطية على نظرتها الاقتصادية من خلال طرح خطاب حقوقي ليبرالي يشكل غطاءاً تجميلية ظاهرياً سياسياً وأخلاقياً لسياسات اقتصادية اجتماعية وحشية.

عند الحديث عن المساعدات الخارجية، فإن ما يتقدم المشهد هما المؤسساتان الدوليتان اللتان باتتا مقاولا عالميا للقروض والمساعدات وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذان يكملان بعضهما في تنفيذ سياسات وشروط «المساعدة الدولية»، حيث أنهما كانتا

٨ جون بيركنز، الاغتياال الاقتصادي للامم، (ترجمة مصطفى الطناني وآخرون)، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٢

٩ نفس المصدر ص ١٧

نتاج ما عرف بميثاق واشنطن الذي أكد على تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي إلى أبعد الحدود، وخصخصة أهم المرافق وتقليص النفقات الحكومية وتجميد الأجور والحد من الحماية وفتح الحدود للتجارة الخارجية وإلغاء الدعم الحكومي لسلع كشرط للمساعدات، باعتبار ذلك علاجاً للضعف الاقتصادي للدول الناشئة. إلا أن استجابة الدول المدينة لهذه الاشتراطات أدى إلى اضطرابات شعبية في مصر مبكراً عام ١٩٧٧، وفي تونس عام ٨٤، وفي الأردن عام ١٩٨٩. وفي دول أخرى كثيرة، حيث لم يعد هناك ضرورة لإجهاد النفس في إثبات الدور التدميري لهاتين المؤسستين.

صُنِفَ عقد ثمانينيات القرن الماضي بـ«عقد للتنمية المهدورة حيث تراجع مستوى الدخل وزادت نسبة الفقر ما زاد غنى الأغنياء»، وتولدت طبقة جديدة متداخلة بين البيروقراطية الحكومية وكبار التجار، كما زادت وتوسعت أحزمة الفقر حول المدن. وأهملت البنية التحتية والخدمات الحكومية^{١٠}.

هذا أدى حسب موسى علوية إلى توفير بيئة خصبة لليأسين الذين ساهموا في نشر التفكير الأصولي، وتراجع التفكير النهضوي العربي وسيادة اقتصاد الربيع الخليجي على الاقتصادات الوطنية التي رعتها رأسمالية الدولة والقطاع العام، ولم يحل المشكلات الاجتماعية كما أنه لم يحدث تنمية حقيقية^{١١}.

ليس البنك الدولي وصندوق النقد سوى مؤسستين محكومتين بمصالح الدول الأعضاء فيهما كما يرى نيري وودز، الذي يفند ما يدعيانه حول ضرورة وجودهما كأدوات «لتعزيز التعاون المالي الكوني والاستقرار الاقتصادي وتسهيل التجارة الدولية وتشجيع النمو وتخفيض مستوى الفقر وتحسين مستويات المعيشة في العالم الثالث»^{١٢}.

لقد بينَ موسى علوية وهو ناقد ليبرالي لسياسات الصندوق والبنك الدوليين أن المساعدات ساهمت في فشل جهود التنمية وفي إثراء النخب وانتشار الفساد، ويعيد السبب فقط إلى سوء الإدارة من المانح والمتلقي معاً، كما بينَ أن معظم الجهات المانحة لم تخضع للمسائلة وأن أداءها كان دون الحد الأدنى لمعايير الشفافية. ويعزو علوية ذلك إلى فساد المؤسسات المتلقية وضعفها، واستبدادها وأنانية المانحين عبر وضع الشروط المسبقة التي تجعل من المساعدات تجارة رابحة، من خلال وضع مقياس واحد لجميع المقترضين^{١٣}.

١٠ احمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك، القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٠

١١ موسى علوية، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ٦٩، ٧٠ع، ٢٠١٥.

١٢ نيري وودز، ترجمة محمد رشدي سالم، فلاح العولة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠

١٣ موسى علوية، مصدر سبق ذكره

هنا لدينا العديد من القراءات حول التجارب في الأردن، وتونس ومصر، كما لدينا أدب متفرق حول الوضع في فلسطين، وكل هذه القراءات سواء كان منشأها ليبرالي أو غير ذلك، يبيّن بوضوح الأثر السلبي للاستجابة لشروط المانحين، كما تبين من خلال نقد التجربة ما آلت إليه المساعدات بشكل تطبيقي في هذه الدول، حيث تبين هذه الدراسات أن ما يحصل في هذه البلدان من أوضاع غير مستقرة، ومن مشاكل في البطالة والنمو الاقتصادي، ليس سوى انعكاس للاعتماد على المساعدات الدولية بشروطها، وهو نقد ينطلق من نفس الموقع الذي تقف عليه هذه المؤسسات، بمعنى أنه نقد للتطبيق وليس للفكرة والرؤية، حيث قدم معهد كارنيغي دراسة حول تونس في هذا المجال كما قدمت دراسات أخرى حول الأردن وغيره من البلدان الشبيهة.

النقد من موقع آخر

يرى سمير أمين في المساعدات الخارجية وسيلة لاستمرار الهيمنة الرأسمالية محليا وعالميا^{١٤}، عدا عن مفكرين آخرين قدموا نقدا لسياسة المساعدات الخارجية من منطلق رفض شروطها سواء الاقتصادية أو السياسية، والنظر إلى هذه المساعدات بأنها غير بريئة، فقد بين علي قادري أن هناك حظرا على التنمية العربية الحقيقية وان ما يجري هو تحطيم لافاقها في الوطن العربي^{١٥}، كما كتب سمير أمين في أكثر من مقال وكتاب حول أثر «المعونات» الخارجية كآلية لاستمرار التبعية والهيمنة الرأسمالية، وأيضا كتب كثيرون عن أوضاعهم المحلية وآثار المساعدات فيها.

وقد لخص ذلك كله جورج قرقم الذي بين أن حالة عدم الاستقرار السياسي الذي عاشتها دول عربية، والثورات التي حصلت فيها، كانت رد فعل على وصول الإفطار إلى مدها النهائي وانتشار الفكر التكفيري في ظل عملية التحريف السياسي السابقة التي مارستها حكومات استبدادية استفادت طبقيا من المعونات الخارجية^{١٦}.

حول سياسة الخصخصة ورفع الدعم عن السلع

ما تقدم سابقا يشير بوضوح أن طريق تخفيف أحمال الدولة في دورها الاقتصادي يشمل كل صفات صندوق النقد والبنك الدوليين، القائمة على خصخصة المرافق، ورفع الدعم الحكومي عن السلع إضافة إلى فتح الأسواق لتجارة حرة غير مقيدة، ويرى المؤيدون لهذه السياسات أن ذلك يؤدي إلى عدم تقييد آليات السوق التي تفعل فعلها بإعادة التوازن الاقتصادي وفق

١٤ سمير أمين، «المعونة» الغربية أداة للسيطرة على البلدان الضعيفة، الحوار المتمدن، عدد ٤٧٧، ٢٠١٥.

١٥ عامر محسن، تحطيم الوطن العربي، جريدة الاخبار اللبنانية، ٤٠٥، ١١، نيسان ٢٠١٧.

١٦ جورج قرقم، الاضطرابات الاجتماعية: حدود اعتماد السياسات النيوليبرالية في العالم العربي، الجزيرة نت يناير، ٢٠١١.

مبدأ العرض والطلب وأن ذلك سيؤدي إلى تشجيع الاستثمار داخلياً أو من الخارج عبر تدفق رؤوس الأموال إلى بيئة تسمح بالاستثمار المجزي، فيما يرى سمير أمين أن عملية رفع الدعم عن المحروقات مثلاً تتوقف على إطار السياسة الاقتصادية العامة التي تتم فيها، حيث يمكن أن تكون أداة في خدمة مواصلة تحكّم الليبرالية الفجة، كما يمكنها أن تكون خطوة في سبيل اصلاح حقيقي يدفع المنظومة الإنتاجية إلى الأمام وتراعي العدالة الاجتماعية وتدعم الاستقلال الوطني، فيما يرى أن منطق الدعم في ظل الخصخصة، يختلف عن منطقه في ظل القطاع العام وسيادته، وأنه كي يصبح إلغاء الدعم ناجعاً وينعش الإنتاج وينجز العدالة الاجتماعية لا بد من التخلي عن رأسمالية المحاسب عبر إعادة النظر في عملية بيع موجودات الدولة وإصلاح النظام الضريبي عبر إدخال الضرائب التصاعدية على الأرباح بما يمنح الإحتكارات من تعويض خسارتها نتاج إلغاء الدعم عبر رفع الأسعار عدا عن رفع الحد الأدنى للأجور لتقادي العبء على الفقراء^{١٧}.

أما مؤيدو رفع الدعم عن السلع فهم ينظرون إلى ذلك نظرة تقنية، حيث يرون أن هذا الدعم يشكل عبئاً على الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وأن ذلك سيزيد من الاستدانة الخارجية، كما يشيرون أن هذا الدعم تستفيد منه فئات لا تستحق الدعم، وأن ذلك يؤثر على القدرة التنافسية الحقيقية للمنتجات المصدرة، ويساهم في انتشار الفساد، كما يرى هذا الفريق أن رفع الدعم يمكن أن يقوم بدور إعادة التوازن للسوق الذي سيخضع لقانون العرض والطلب، وترى أمينة حلمي أنه «على الرغم من أن سياسة الدعم تحقق منافع عديدة للمواطنين كتخفيف حدة الفقر، وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية اللازمة لحمايةهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي، إلا أنها تؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية وعدم العدالة الاجتماعية، تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية نتيجة لتشوه الأسعار، والمغالاة في الاستهلاك، وتربح البعض من ازدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين.

أما فيما يتعلق بعدم العدالة الاجتماعية، فنتحيز سياسة الدعم الحالية لصالح الأغنياء على حساب الفقراء، ويستفيد منها سكان الحضر أكثر من المقيمين في الريف، إلا أن التحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط يساعد ليس فقط على تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر في الأجل القصير، ولكن أيضاً على تراكم رأس المال البشري وتحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، مما يحقق قدراً أكبر من العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية. ويستلزم هذا التحول تحقيق تقدم ملموس في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية

١٧ سمير أمين، حول إلغاء دعم المحروقات، <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=٢٠١٤٠٧٠٢٠١٤&id=eb0ce7ec-db05&id=١٧٠٧٢٠١٤&id=٥١a-bc6d-d1٦٧٧٥abe٢٨>

التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة مرتفعة الإنتاجية، ورفع مستويات الدخل، وتحسين نمط توزيع الدخل، وتطوير القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وتطبيق سياسة قومية للأجور تحقق التوازن بين هيكل الأجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الأساسية للمواطنين، ومتوسط مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي^{١٨}.

ما تطرحه أمانة حلمي، هو محاولة لتلطيف الآثار السلبية لرفع الدعم عن السلع الحكومية، وليس معالجة اللواقع الاقتصادي السيء، إنها تحاول تحميل السياسات الليبرالية الاقتصادية، بحل توفيقى على حساب الحل الجذرى للمشكلة الهيكلية في الاقتصاد نفسه، ان الأصل هو أن لا يتم دعم السلع وأن تتوفر بأسعار عادلة يستطيع المواطن المتوسط أن يصل إليها، بينما جاء الدعم للتغطية على سياسات اقتصادية خاطئة من البداية وبات قانونا اجتماعيا، حوله الأغنياء لمصدر ربح وتربح، هنا المشكلة، أن نستعيز عن العدالة الاجتماعية وتغيير النظام الاقتصادي بسياسات الدعم هذه السياسات التي تقضي للاستدانة، أما رفع الدعم فليس مضمونا كأداة لتقليص الاستدانة، وذلك كما ثبت في النموذج الأردني مثلا أو حتى المصري، والذي رغم الرفع التدريجي للدعم إلا أنه لم يمنع مصر من الوصول إلى درك تضطر فيه للتنازل عن جزء من ترابها الوطني لقاء المساعدة الخارجية.

هنا تبرز الإشكالية الكبرى وهي إذا كانت الاستدانة الخارجية معضلة وحلا في نفس الآن، وهي في النتيجة العملية معضلة أكثر منها حلا، فهل يكون علاجها والتخلي عنها عبر التلاعب في الموازنة العامة للدولة ومن خلال مجرد سياسات نقدية ومالية دون معالجة الأسباب البنيوية الداخلية لضعف الاقتصاد الوطني؟ وهل يشكل رفع الدعم عن السلع أكثر من حل معضلة توفير المال للإدارة الحكومية دون حساب لانعكاساته على الفقراء؟ وهل تشكل الخصخصة حلا حقيقيا لتوفير رأس المال اللازم للتنمية؟

لقد ثبت بالموس أن ذلك قد فاقم من المشكلة ولم يحلها وبشهادات من مؤسسات مهنية بعضها حكومي، وبالتالي فهل هناك طريق أخرى غير طريق وصفات المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة أم أن هناك ضرورة لتغيير معايير تمويل مشاريع الدول النامية من قبل المؤسسات الدولية المانحة والتي إن تم تغييرها بما يتوافق مع إحداث تنمية حقيقية تصبح فاقدة لمبرر وجودها أساسا؟

الجواب هو في البحث عن بدائل أخرى، سواء على صعيد بنية الاقتصاد العالمي الذي ينزع نحو تسييد الشركات عابرة القارات من خلال منظمة التجارة العالمية وميثاق واشنطن، أو على صعيد تشكيل رؤية جديدة للتنمية في بلدان ما عرف بالعالم الثالث خارج إطار المساعدات القائمة على تفكيك بنية الاقتصاد المحلي لصالح الرأسمال المعولم. وهذا يحتاج إلى نقاش آخر خارج نطاق هذه الدراسة.

١٨ أمانة حلمي، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٥، ص ٢٦

الفصل الثاني

من توغل الدولة إلى انحسارها من السوق

(الأردن، تونس، مصر)

تاريخيا تنتمي الأقطار الثلاثة إلى تشكيلة اقتصادية اجتماعية واحدة تنتمي إلى ما عرفه سمير أمين بنمط الانتاج الخراجي القائم على ابتزال الدولة العثمانية للريع عبر فرض الضرائب والرسوم المختلفة، وعبر هرمية اجتماعية تخدم هذا الهدف، أو كما سماها ايمانويل بالاقطاع الشرقي، أو نمط الانتاج الآسيوي، هذا الجذر الموحد تبعه أيضا وعبر فترات تاريخية مختلفة حقبة استعمارية أوروبية حولت تبعية هذه البلدان من الباب العالي العثماني إلى وزارات المستعمرات في باريس ولندن لتدخل في إطار السوق العالمية من موقع التابع الضعيف، حيث شكلت العملية الاستعمارية برأي مهدي عامل « قطعا للتطور الطبيعي لهذه البلدان، وولوجا إلى نمط جديد هو نمط الانتاج الكولونيالي، الذي يشكل سمة غلبت على كل البلدان التي خضعت للاستعمار بدرجات متفاوتة»^{١٩}. فيما يتفق عامل وسمير أمين على أن هذه البلدان باتت جزءا من المحيط التابع للمركز الرأسمالي العالمي، وأن هذه التبعية أدت إلى تشكيل البنى الإنتاجية المحلية القائمة، وتشكيل بنى جديدة تؤمن هذه التبعية وتديمها.

وبالتالي دخلت هذه البلدان إلى السوق العالمي وترسملت من خلال موقعها كتابع في إطار كولونيالي عدا فترة قصيرة في مصر حيث قاد محمد علي حركة تحديث ما لبثت أن انتهت تحت تأثير التنافس الاستعماري إلى الوقوع في براثن التبعية. وفي ما بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث سيطرت رأسمالية الدولة التي شكلت إطارا لمحاولات الخروج من طوق التبعية للمركز الرأسمالي العالمي، إلا أنها في النهاية انهارت تحت ضغوط وبفعل تناقضات داخلية وخارجية.

هذا البعد التاريخي هو الذي شكل صورة البلاد بما هي عليه الآن، فلا زال الإطار التبعية هو الذي يحكم هذه البلدان في شتى المجالات، لا بل أن التبعية تعمقت أكثر وبات الفكك منها يحتاج إلى تغيير عميق في أسلوب إدارة الدولة لمواردها واقتصادها.

على المستوى التاريخي هناك فروقات في شكل التطور الاقتصادي الاجتماعي بين تونس والأردن ومصر كلا على حدا، سواء من حيث عدد السكان أو توفر الموارد الطبيعية أو تاريخ التطور الاقتصادي فيها، غير أن ما يجمع هذه البلدان أكثر مما يفرقها وهو انخراطها في السوق العالمية ضمن إطار المحيط التابع للمركز الامبريالي، وتشابه البنى الاقتصادية والاجتماعية بينها، خاصة بعد تراجع مصر عن سياسات الانفصال عن السوق العالمي والعودة إليه من باب ما عرف بالانفتاح الاقتصادي في السبعينات، الأمر الذي أدى إلى تحولات عميقة في بنية هذا الاقتصاد.

هذا الوضع يجعلنا قادرين على وصف البلدان الثلاثة بأنها دول باتت تعتمد على الريع الخارجي والمساعدات الخارجية، سواء بالافتراض أو المنح أو الاستدانة عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى وعلى دول مانحة وفي إطار الشروط

١٩ انظر مهدي عامل، مقدمات نظرية، حول نمط الانتاج الكولونيالي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٢

التي تضعها هذه المؤسسات على هذه الدول، لسد العجز في موازنتها أو لتنفيذ "مشاريع تنمية" في هذه البلدان.

وإذا تتبعنا مسار هذه الدول نجد أنها اعتمدت في البداية على تدخل الدولة في الاقتصاد، بمعنى ممارستها للنشاط الاقتصادي بشكل مباشر، مع وجود أشكال من الدعم والحماية تختلف بين دولة وأخرى، لكن مظهر التشابه هذا يختفي عند قراءة تفاصيل العملية الاقتصادية في كل بلد رغم أن مآلاتها النهائية أدت إلى وضع متشابه جدا أساسه الانغماس في حالة التبعية عبر الارتهان لمؤسسات التمويل الدولية.

هنا لا بد من توضيح كل حالة على حدة، ثم إجراء مقارنات تظهر أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الحالات في إطار تلقيها للمساعدات الخارجية ولإجراءات دعم السلع على المستوى الاقتصادي الداخلي، وما نتج عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها حكومات تلك الدول.

الأردن

لا تعدو الدولة الأردنية بحكم نشأتها سوى دولة وظيفية فقيرة الموارد وتقع في قلب منطقة تعصف بها أزمات سياسية متلاحقة، إن نشأة الدولة هنا قامت على الريع والمساعدات الخارجية أكثر من كونها دولة اعتمدت على استثمار مواردها المحلية، بحكم وظيفتها السياسية قبل فتر مواردها، وقد كانت الدولة بذلك الموزع الأساس للموارد عبر كونها المشغل الأكبر في أجهزتها الحكومية أو في الشركات العامة التي أسستها كمصفاة البترول وشركة مناجم الفوسفات وغيرها من الشركات العامة.

لذا يواجه الأردن تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الاقتصاد الوطني عامة، وتشوه بنيته الهيكلية، بسبب نمو القطاعات غير الإنتاجية، مثل التجارة والخدمات والإنشاءات، على حساب القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة والزراعة، وزيادة الاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الأساسية والمواد الغذائية، الأمر الذي ساهم بتفاقم الأزمة، وتعميق التشوّهات الهيكلية، ليس في بنية الاقتصاد فحسب، بل وفي البنية الاجتماعية. ونتج عن ذلك هيمنة القطاعات غير الإنتاجية، فالإنتاج الزراعي لا يمثل أكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي والصناعات الاستخراجية ٨,١٪، والصناعات التحويلية ١٦,٦٪ والكهرباء والمياه ٢,٣٪ والإنشاءات ٥,٧٪^{٢٠} هذا يكشف ضعف دور القطاعات المنتجة وهيمنة قطاعات الخدمات على الاقتصاد الأردني.

٢٠ لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، نتائج وأثار الأزمة المالية والاقتصادية، عمان، ٢٠١٠.

لم تنطلق السياسات الاقتصادية التي طبقتها الحكومات الأردنية المتعاقبة حول توسيع دور الدولة في الاقتصاد من توجهات عقائدية، فالأردن اختار طريق التطور الرأسمالي والاقتصاد الحر منذ نشوئه. ونظرا لضعف الرأسمالية المحلية تاريخيا في البلاد وعدم قيامها بمشاريع حيوية في مرحلة مبكرة من نشوء الدولة الأردنية، فقد أسهمت الخزينة في إنشاء عدد من المؤسسات الضرورية للدولة، كما قامت بالمساهمة في إنشاء شركات عامة مع القطاع الخاص، ومعظم هذه المشاريع متصلة بالخدمات العامة مثل الاتصالات والكهرباء والخطوط الملكية والإسمنت والفوسفات والبوتاس وغيرها.

وترى وثيقة أحزاب المعارضة الأردنية أن الحكومات المتعاقبة «فوتت فرصاً تاريخية لتحقيق تنمية اقتصادية تسهم بإنشاء قاعدة مادية للاقتصاد الوطني، بإقامة مشاريع استراتيجية مولدة للدخل، ترفد الخزينة بالأموال، من خلال المساعدات الضخمة التي حصلت عليها الخزينة في القرن الماضي، حيث استفذت هذه الأموال في مجالات لا تحتل الأولوية لدولة فقيرة، طفلى على الحياة العامة النمط الاستهلاكي، بالإضافة إلى التأثير المباشر للفساد المالي والإداري الذي استفحل في البلاد بسبب غياب الشفافية والديمقراطية، وفي ظل هذه الأوضاع راكمت فئات اجتماعية فيها ثروات هائلة وأغرقت البلاد بالمدونية، واتسعت جيوب الفقر وازداد عدد العاطلين عن العمل، وتفاقت الأزمة الاقتصادية، بفضل النهج الليبرالي الذي فرض من قبل البنك والصندوق الدوليين»، وأن الإجراءات الليبرالية التي نفذتها، مهدت الطريق لبروز نهج وهيمنة « الليبرالية الجديدة » التي أسهمت في تعميق الأزمة من خلال الإجراءات الواسعة جدا التي طبقتها في السنوات الأخيرة، في مجالات الخصخصة، وتحرير التجارة وتحرير الأسواق^{٢١}.

فعلى صعيد الصناعة يعاني الاقتصاد الأردني من ضعف شديد في هذا القطاع، رغم الثروات الفنية التي تختزنها البلاد، بما يسهم بزيادة نمو هذه القطاعات وزيادة القيمة المضافة، باستغلال الثروات الوطنية على الوجه الأمثل بحيث تحقق هذه الاستثمارات القيمة المضافة المناسبة.

يشكل القطاع الزراعي المصدر الرئيس لدخل حوالي ٢٠٪ من القوى العاملة، ويفترض أن يكون المصدر الرئيسي للغذاء وللأمن الغذائي، ويتمتع هذا القطاع بأهمية خاصة لا تحصر بالمرود المادي، أو بنسبة مساهمته بالنتائج المحلي الإجمالي، فهو يسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة. لقد تراجع القطاع الزراعي بشكل ملموس خلال العقود الخمسة الماضية في الأردن، بعد ما كان نصيب الزراعة ١٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٤، تراجع إلى ٢٪. إن القطاع الزراعي هو أقل القطاعات الاقتصادية اهتماما من قبل المستثمرين ولا يحظى

برعاية رسمية كالتقطاعات الأخرى ، أسهمت السياسة الرسمية في إفشال هذا القطاع في ظل تضخم جهاز الدولة وامتصاص مؤسساتها للجزء الأعظم من القوى العاملة في القطاع الزراعي.

وكان لسياسة تحرير التجارة التي جاءت ضمن إجراءات التصحيح الاقتصادي والتي طبقتها الحكومة في مطلع التسعينات أثر بالغ على تراجع القطاع الزراعي ، وبانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ ، اختفت إمكانية دعم ومساندة القطاع الزراعي بفضل الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها والتشريعات التي أصدرتها والتي حرمت القطاع الزراعي من الدعم، ليس هذا فحسب بل فتحت البلاد على مصراعيها لدخول المنتجات الزراعية من مختلف أنحاء العالم منافسة مزارع بسيط لا يملك التكنولوجيا الزراعية والدراسات البحثية التي تسهم في زيادة الإنتاجية ٢٢.

كذلك فإن وضع الصناعة لا يختلف عن الزراعة في هذا المجال، عدا عن أن الزراعة انتقلت من الانتاج الفلاحي البسيط إلى محاولات رسملة لمحاصيل نقدية، فإن الصناعة وبعد خصخصة الشركات الكبرى باتت تسيطر عليها المناطق الصناعية الحرة المؤهلة (الكوز)، رغم انها تقتصر على صناعات تحويلية معدة للتصدير أساسا.

الموازنة العامة الأردنية :

يظهر من خلال تتبع الموازنات الأردنية تزايدا في جباية الضرائب يترافق معه تقلص في المساعدات الخارجية غير الطارئة، حيث باتت الضرائب المباشرة وغير المباشرة تسهم في تغطية ٨٣٪ من الإيرادات العامة.

ومنذ خضوع الأردن لسياسات الليبرالية الجديدة التي انطلقت من مبدأ انسحاب الدولة من أي نشاط اقتصادي، فإن ما ورد في النفقات الرأسمالية للموازنة لا يتعدى خدمات البنية التحتية وإنشاء المباني واستملاك الأراضي، وثمن أثاث ومركبات، بالإضافة إلى الرواتب والأجور، ولم يخصص أي جزء للمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، أو تحفيز الاقتصاد في ظل الركود الاقتصادي.

لقد بات العجز في الموازنة الأردنية سمةً عامة ، يتم تغطيته عبر الاستدانة، فلقد اعتمدت موازنات الدولة تاريخيا على المساعدات والقروض لتغطية العجز، وقد أغرقت البلاد بالمديونية، ومنذ انفجار الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٩ ما زال الاقتصاد الأردني يعاني من عبء المديونية وخدماتها، حيث يقطع سنويا حوالي ١٠٪ من الإيرادات المحلية لتسديد الفوائد، أما الأقساط المستحقة فيجري إعادة جدولتها سنويا.

وشهد العقدين الأخيرين زيادة اعتماد الخزينة على الإيرادات الضريبية، وأصبحت تشكل أهم مصادرها، كما تم زيادة العبء الضريبي على الفئات الدنيا والوسطى في المجتمع الأردني، خاصة بعد صدور قانون الضريبة العامة على المبيعات عام ١٩٩٤م بفرض ضريبة على السلع بنسبة ٧٪ وتم زيادة هذه النسبة تدريجياً إلى أن وصلت إلى ١٦٪، كما تم التوسع في تطبيق القانون إلى أن أخضعت كافة السلع بما في ذلك الغذاء والدواء لضريبة المبيعات، في نفس الوقت تم تخفيض ضريبة الدخل على كبار الرأسماليين والتراجع عن مبدأ الضريبة التصاعدية. إضافة للإجراءات الليبرالية الاقتصادية في بداية التسعينيات، وفرضت إملأاتها من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين بإعادة هيكلة الاقتصاد الأردني، وإصدار التشريعات الاقتصادية التي تسمح لهيمنة القطاع الخاص بالسيطرة المطلقة على كافة مقدرات البلاد، وتخلى الحكومة عن الجزء الأعظم من التزاماتها.

سياسة الخصخصة

بهدف التطوير الإداري جاءت التوجهات الليبرالية الجديدة وخاصة بعد هبة معان ١٩٨٩، والتي انطلقت من فكرة خصخصة المؤسسات المتعثرة، لتجنب الخزينة خسائر غير مبررة، إلى أن تخلت الدولة نهائياً ليس فقط عن دورها، بل أيضاً عن أسهمها في هذه المؤسسات، أما السبب الحقيقي وراء الخصخصة حسب المعارضة فقد جاءت استجابة لسياسة صندوق النقد والبنك الدوليين، ونهج الليبرالية الجديدة، ولم تكن نتاج حاجة اقتصادية أملتها ظروف محلية، حيث تم إعادة توزيع الثروة التي تملكها الدولة لصالح الاحتكارات الأجنبية وبأسعار لا تتناسب مع قيمتها أو مردودها السنوي، فبعض هذه المؤسسات حققت أرباحاً سنوية أكثر من القيمة التي يبيع بها.

لم يحقق الاقتصاد الأردني أية مكاسب من وراء ذلك، مع أن قسماً كبيراً من هذه الشركات لم يكن متعثراً ولا كبد الخزينة خسائر، بل على العكس حقق أرباحاً، و فقط لاعتبارات تفرضها مصالح الاحتكارات العالمية، والخضوع لشروط صندوق النقد والبنك الدوليين، بذريعة إطفاء الديون. ورغم ذلك لم يتم إطفاء الديون بل على العكس، قفزت المديونية بشكل يفوق كل التقديرات، وتم إنفاق عائدات الخصخصة دون الاستفادة منها بمشاريع تنمية، تعود بالفائدة الملموسة على الاقتصاد وتوليد الدخل، وهذه السياسة أثارت جدلاً واسعاً داخل المجتمع الأردني.

المديونية:

تُفيد الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة المالية حول الدين العام الداخلي والخارجي بأن الدين العام بلغ الحدود القصوى المسموح بها دولياً ووصل إلى ٥٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي علماً أن قانون الدين العام لا يسمح بزيادة الدين عن ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك

بسبب إنفلات النفقات العامة في موازنة الدولة، فالعجز المزمع في الموازنة يتحول في نهاية كل عام إلى قروض تشكل مصدرا لتفاقمها، على الرغم من تكلفتها الباهظة على الاقتصاد والمجتمع الأردني عامة، لم تتمكن أموال الخصخصة التي أنفقت لتسديد ديون دول نادي باريس في تخفيض المديونية، ووصلت فوائد المديونية خلال السنوات بين ١٩٩٩-٢٠١٠ حوالي ٣ مليارات دينار.

قضايا الفقر والبطالة

يعاني الأردن من نسبة بطالة وفقر مرتفعة بسبب حالة الركود الاقتصادي التي تمر بها البلاد، بحيث أصبحت تشكل حوالي ١٤٪، ويواجه العمال العديد من التحديات في سوق العمل فهم يتعرضون للمنافسة الشديدة من قبل العمالة الوافدة واللاجئين بسبب الحرب السورية، فالعمالة الوافدة تشكل حوالي ضعف العمال الأردنيين العاطلين عن العمل.

وقد أسهم تعويم أسعار المشتقات النفطية في توسيع الفجوة بين الأجور والأسعار نتيجة انفلات الأسعار بشكل يفوق كل التقديرات، فبمجرد صدور قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية شهدت البلاد موجات غير مسبوقه في ارتفاع الأسعار ووصلت إلى مستويات قياسية، وذلك لعدم وجود ضوابط تتحكم بالأسعار في ظل حرية التجارة الداخلية والخارجية، وارتفاع أسعار المشتقات النفطية وتخلي الدولة عن دورها بحماية الأسعار.

إن الحرية الاقتصادية التي منحتها القوانين المستحدثة في ظل هيمنة نهج الليبرالية الجديدة، وفي ظل تغييب دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات العمالية، قد خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي والاحتقانات الاجتماعية، حيث برزت مظاهر غريبة بشكل واسع في المجتمع الأردني من استخدام العنف في مواجهة بعض المشاكل شكلت تعبيراً عن اتساع الفجوات الاجتماعية التي نشأت بعد عمليات الخصخصة، حيث اتسعت الهوة بين الفقراء والأغنياء من جهة كما اتسعت الفجوة "التموية" بين العاصمة والمحافظات الأخرى، والتي تحاول الحكومة الآن حلها من خلال استحداث نظام اللامركزية الذي طبق عبر انتخابات المحافظات هذا العام.

رفع الدعم عن السلع

تنفيذا لوصفة البنك الدولي القاضية إلى جانب خصخصة القطاع العام وزيادة الجباية الضريبية في الأردن، شكل رفع الدعم عن السلع الأساسية وخاصة المحروقات، والكهرباء والخبز وأعلاف الماشية جزءا مهما من السياسات الاقتصادية للحكومات الأردنية المتعاقبة، ففي اللقاء الأول لقضايا الدعم الذي عقد في القاهرة عام ٢٠٠٨ قدم وزير المالية الأردني

أنداك حمزة جرادات رؤية حكومته حول رفع الدعم عن السلع وخاصة المحروقات مبينا أنه بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٨، شكل دعم السلع الأساسية ضغطا على الموقف المالي للحكومة حيث ارتفعت نسبة فاتورة المحروقات من الموازنة إلى ١٢٪- ٢٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي مع ارتفاع سعر النفط، فيما ارتقت كلفة استيراد الحبوب بمختلف أنواعها من ٢,٣٥٪ إلى ٣,٦٪ وأن هذا أدى إلى مزيد من الدعم الحكومي لهذه السلع مما رفع نسبة الدعم من ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٦٪، وهذا أيضا رافقه رفع جزئي لأسعار المحروقات على طريق تحرير أسعار الوقود بشكل كامل، مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة من ٦,٥٪ إلى ١١٪ اذا وصل سعر البرميل إلى ١٠٠ دولار. ويقول أن دراسة مشتركة أجرتها الحكومة وصندوق النقد الدولي أثبتت أن الخمس الأقل دخلا في المجتمع يستفيد من الدعم بنسبة ٨,٩٪، فيما الخمس الأكثر دخلا يستفيد منه بنسبة ٤٢٪.

وبينت دراسة الوزير أن الحكومة ولأجل تلافي التأثيرات الاجتماعية السلبية لرفع الدعم أقرت سياسة تقوم على بناء شبكة للحماية الاجتماعية من خلال رفع الرواتب الأساسية وربطها بمعدل التضخم والدفع النقدي للموظفين غير الحكوميين ممن يقل دخلهم السنوي عن ١٠٠٠ دينار وزيادة قيمة الإعانة المقدمة للأفراد الذين يشملهم صندوق المساعدة الوطنية. كما تبنت كلا من سعر الخبز والكيروسين وتعرفة الكهرباء ضمن شريحة معينة وحافظت على دعم الأعلاف وأعفت ١٢ سلعة أساسية من ضريبة المبيعات.

ورغم تطبيق كل وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من توسيع لقاعدة الضرائب والخصخصة، وتسهيلات للقطاع الخاص وترشيد في النفقات الحكومية، ورفع الدعم، لا زالت الأزمات الاقتصادية تعصف بالأردن. وبغض النظر عن أوضاع الأقطار العربية المجاورة كالعراق وسوريا والتي عمقت من أزمة الأردن بفعل تدفق اللاجئين من هذين البلدين إليها، فإن الأردن كان سيعاني من نفس الأزمات الاقتصادية، حيث أن المساعدات الدولية قد غطت نسبة كبيرة من عبء تدفق اللاجئين إضافة إلى أن أعدادا هائلة من اللاجئين قدموا إلى الأردن بأموال صرفت في الاقتصاد الأردني أو استثمرت فيه.

إن أزمة الأردن بنوية في نشأته كدولة وظيفية وريعية لم تتوقف يوماً عن الاعتماد على المساعدات الخارجية، باعتبار أن الدعم الموجه لها هو دعم يحمل أهدافا سياسية استراتيجية، وكما يشير تقرير المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني في تقريره لعام ٢٠١٦، فإن الأردن سيبقى تحت طائلة هذه المساعدات نظرا لنقص الأموال وتراكم الديون، إن المجلس هنا يوصي باستبدال القروض بالمساعدات، وهذا الإستبدال في النهاية له ثمن سياسي أكبر من الثمن الذي يدفع لقاء القروض.

نقد داخلي خجول:

من خلال استعراض تقرير المجلس نجد أن هناك ميلاً لدى مُعدّي التقرير يوصي بتخفيف نزعة الخصخصة المتنامية في الأردن ومراجعة هذه السياسة التي أكد التقرير أنها كانت سياسة فاشلة لم تستطع إخراج الأردن من أزمتته. فيما لا يقدم تقرير المجلس اقتراحات تخرج عن إطار منهج الليبرالية الاقتصادية بشكل عام إنما يحاول التقرير في توصياته أن يدفع الدولة للعودة إلى التدخل الاقتصادي لتجنب المخاطر التي وضعت الدولة على حد الإفلاس، حيث طلب رئيس الوزراء نجدة الدول العربية الخليجية، الأمر الذي يعني اشتراطات سياسية تدخل الأردن عميقاً في اللعبة السياسية العنيفة الدائرة على حدوده الشرقية والشمالية، فيما لم تسهم اتفاقية "وادي عربة" وحسب كل المحللين الاقتصاديين بخلق أية ميزة اقتصادية استفاد منها الأردن ويمكن أن تحدث نقلة نوعية أو تغييراً ملموساً في حياة الأردنيين.

تونس

تمتد تونس على مساحة ١١٥٠ كم مربع وبها حوالي ٦٠٠ كم مربع من الشواطئ، ومواردها متنوعة من الزراعة إلى التعدين إلى السياحة ، فيما تعتبر الأمية فيها معدومة تقريباً، وبها مجتمع شاب، في إطار ما يقارب ١٥ مليوناً من السكان المتجانسين على المستوى العرقي والطائفي، وتتمتع بمساحة ليبرالية واسعة على مستوى الحريات في الفضاء الاجتماعي والثقافي كجزء من إرث العلمانية البورقيبية.

كانت مهمة البورقيبية الأولى بعد الاستقلال، هي تحرير الاقتصاد التونسي من مخلفات الإستعمار الفرنسي عبر إعطاء الدولة دوراً كبيراً في الهيكلة والمبادرة الاقتصادية، من خلال سياسات التأميم، وبناء رأسمالية دولة تسعى لإعادة السيطرة على تراكم رأس المال المحلي، بالترافق مع حداثة سياسية وثقافية شكلت نموذجاً عربياً واضحاً في هذا المجال.

وكان للتأثير الكبير للنقابات العمالية دوره في تشكيل بنية الاقتصاد التونسي بعد عام ١٩٦٦ حتى عام ١٩٧١، حيث أقرت الحكومة يومها تحسين مستوى العيش وتقليل الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية وخلق سوق اقتصادية داخلية قوية. وأدى التأثير المتنامي للاتحاد العام التونسي للشغل بقيادة أمينه العام أحمد بن صالح إلى اتخاذ الاقتصاد التونسي منحى اشتراكياً، فمُنذ سنة ١٩٦١ شرع المسؤولون السياسيون في اتباع هذه السياسة الجديدة وتعزيز سيطرة الدولة على مختلف قطاعات الاقتصاد. وتمثلت هذه السياسة أساساً في خطوتين رئيسيتين هما تأسيس وزارة التخطيط والمالية من جهة واعتماد مخطط تنموي عشري ١٩٦٢-١٩٧١ أساسه التقرير الصادر عن مؤتمر الإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد سنة ١٩٥٦^{٣٣}.

historic-growth-trend-١٠/٠٤/٢٠٠٩/Sofiane Guerfalihttp://nawaat.org/portail ٢٣

لقد سيطرت رأسمالية الدولة وقطاعها العام في هذه الفترة على الصناعة والتعدين والتجارة الخارجية، وحكمت التجارة الداخلية بعملية دعم للسلع الأساسية، وربطت ذلك بأشكال أخرى من الحماية الاجتماعية.

انتهت تجربة رأسمالية الدولة بتوزيع الهادي نويرة كوزير أول في تونس عام ١٩٧٠، وقد جاء نويرة لتنفيذ توصيات البنك الدولي بعد أزمة اقتصادية عانتها تونس في تلك الفترة، حيث عمل على فتح الطرق أمام القطاع الخاص وتسهيل عمله، لكن دون أن يمس بالقطاع العام القائم، أي أن الخصخصة لم تحدث في عهد نويرة أو بورقيبة نفسه والذي اتخذ منهاجاً تحديثياً للمجتمع، وظلت الأزمات تتفاقم لتبلغ ذروتها الأولى عام ١٩٨٦، أي قبل أن ينقلب بن علي على بورقيبة بعام واحد، هنا تدخل البنك الدولي مرة أخرى وفرض عام ١٩٨٦ برنامجاً للتعديل الهيكلي للاقتصاد التونسي بحيث يتحول من اقتصاد رأسمالية دولة إلى اقتصاد ليبرالي بالكامل، حيث توج ذلك عام ١٩٩٦ من خلال ”الشراكة الأورومتوسطية“.

تطلب هذا التحوّل الرأسمالي الليبرالي خصخصة جزء هامّ من القطاع العام، «استحوذ على أغلبها الرأسمال الأجنبي الذي بلغت حصته من إجمالي قيمة الخصخصة (حوالي ٦ آلاف مليون دينار) بنسبة ٨٧٪. كما تطلب ذلك الزيادة في درجة تبعيّة الاقتصاد المحلي للسوق العالمية، ومزيد من رهن النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر وبحيوية الصادرات وفق إيديولوجيا نمط النمو الذي تجرّه الصادرات. وقد بلغ هذا المسار ذروته في عام ٢٠٠٨ بعد استكمال إقامة منطقة تبادل حرّ مع سوق الاتحاد الأوروبي»^{٢٤}.

وتطلب الانتقال من نظام رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الليبرالية في المجالين الاجتماعي والسياسي، تفكيك أجنّة ”دولة الرعاية“ بالتوازي مع تعزيز النشاط الأمني في مواجهة تأثيرات الانكماش الاقتصادي العالمي، ممّا زاد في إضعاف قدرات الاقتصاد المحلي على الصمود.

وقد أوضح ذلك البنك المركزي التونسي عام ٢٠٠٨، ونشره في تقريره لشهر أيلول من نفس العام، ولأن تونس تعتمد على الاقتصاد التصديري الذي يتحكم به الرأسمال الأجنبي فقد ظهرت الهشاشة في بنية الاقتصاد أمام الأزمة عند انخفاض الطلب على صادراتها.

أمّا على مستوى التمويل الخارجي فإنّ جزءاً هامّاً من نفقات الحكومة، يتوقف على الاقتراض الخارجي من الأسواق المالية العالمية، وفي إطار العلاقات الثنائية، وكذلك لدى المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. ولقد أضيف إلى هذه الوسيلة منذ سنة ١٩٨٧ مصدر آخر يتمثل في الخصخصة، حيث تلجأ الدولة التونسية بصفة متواصلة إلى الاقتراض الخارجي سواء لتسديد

/٢٠٠٧-١٩٦٢-of-tunisia-economy

٢٤ فتحي الشامخي، تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصاد تونس، www.attariq.org، ٢٠٠٩

خدمة الدين الخارجي أو لتمويل ميزانيتها السنوية. ومع اندلاع الأزمة المالية العالمية شهدت شروط الاقتراض داخل الأسواق المالية العالمية تدهورا صريحا خاصة بالنسبة لأقطار الجنوب، وهو ما اعترف به محافظ البنك المركزي التونسي: «لهذه الأسباب (تدهور شروط الاقتراض) لم تتوجه تونس إلى الأسواق المالية سنة ٢٠٠٨، ولقد اقترح البنك المركزي على الحكومة عدم التوجه ثانية إلى هذه الأسواق خلال ٢٠٠٩، والعمل على تعبئة الموارد المالية التي يتطلبها ميزان الدولة كلياً داخل السوق المحلية...»^{٢٥}.

وفي قراءة أخرى لفتحي الشامخي بعد "الثورة" يشير إلى أن الإنكماش وتأثيرات المديونية الخارجية كانتا أهم أسباب هذه "الثورة"، فقبيل "الثورة" بأشهر وقعت تونس مع البنك الدولي اتفاقا يقضي بضمان أمريكي للقروض الخارجية إنقادا للنظام من أزمته.

تونس والبنك الدولي :

حاول البنك الدولي أن يظهر تونس كنموذج للمحاكاة في النمو الاقتصادي في الفترة بين ١٩٨٧ - ٢٠١١، حيث التزمت تونس بشروطه من تقليص النفقات الحكومية، ورفع الرقابة على أسعار السلع الاستهلاكية وتنفيذ برامج الخصخصة، ورفع القيود التجارية على البضائع ورؤوس الأموال، ويشير أحمد صادق إلى نمو ظاهري حصل في الاقتصاد التونسي على المستوى الكمي ولكن الأرقام الكلية كانت تخفي التباين في مستويات الفقر بين المناطق والفوارق الهائلة في دخول الأفراد^{٢٦}. فقد وقعت تونس مع البنك الدولي بين هاتين السنتين ٩ اتفاقيات قروض، بشرط إعادة هيكلة الاقتصاد التونسي عبر سياسة التقشف، وإلغاء الدعم الحكومي للسلع، وعدم وجود نظام متقدم للحماية الاجتماعية، ورغم ذلك فشلت كل أعمال إعادة الهيكلة في تحقيق النمو الشامل، بل ساهمت في تعميق فجوة عدم المساواة وزيادة البطالة الناشئة عن تعطيل القطاعات الانتاجية، حيث أصبحت الصناعات التونسية غير قادرة على منافسة البضائع المستوردة والرخيصة القادمة من الصين. وأدت الخصخصة إلى احتكار الثروة من قبل جماعة مقربة من النظام.

ويشير الباحثون الاقتصاديون إلى فشل ذريع لسياسات صندوق النقد في تونس التي أريد لها أن تكون نموذجا، فاذا بها تثور على كل السياسات السابقة. فقد بين وزير المالية في عهد بن علي (حكيم بن حمودة) : «إن سياسات إجماع واشنطن (برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) تسببت في الإقصاء السياسي، وعدم الكفاءة الاقتصادية، وزيادة عدم المساواة. هذا الكوكيتل المتفجر قام بتغذية مشاعر الإحباط والغضب وكان مصدرا للثورات العربية»^{٢٧}.

٢٥ نفس المصدر

٢٦ أحمد صادق، كيف دمر البنك الدولي اقتصاديات تونس، الحوار المتمدن، ع ٥١٧٥، ٢٠١٦

٢٧ نفس المصدر

ما بعد "الثورة" الصندوق يُصِرُّ على سياساته السابقة!

رغم الثورة التي أشعلها عاطل عن العمل بإحراق نفسه في أقصى جنوب تونس، احتجاجاً على الفقر والبطالة، لم يغير صندوق النقد الدولي من جوهر توصياته تجاه الاقتصاد التونسي، إنما حاول إجراء تعديلات عليها لا تمس الجوهر، حيث تحدث د. لبيتون الذي كان يشغل منصب النائب الأول لمدير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٢ وقال: «لقد حان الوقت لتنفيذ الإصلاحات التي يمكن أن تحقق نمواً أعلى وأكثر شمولاً وتخلق فرص عمل جديدة لملايين من الناس، ستكون هناك حاجة لمعالجة جيوب الفقر وتنفيذ سياسات هادفة لحماية الفئات الأكثر ضعفاً بين السكان. حيث تشير تقديرات الفقر المنقحة أن معدلات الفقر وعدم المساواة هي أعلى مما ذكر سابقاً. في الوقت نفسه، يجب تحسين نوعية الإنفاق من خلال وضع شبكة أمان اجتماعي محكمة، وتحويل موارد الميزانية نحو الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والتي يجب أن تحسّن آفاق النمو والنتائج الاجتماعية»^{٢٨}.

لكن اتفاقية حكومة النهضة عام ٢٠١٢ مع صندوق النقد الدولي ركزت في مادتها الرابعة على: إدخال «تحسينات على بيئة الأعمال» حيث ربطت بين تحقيق النمو وضرورة الانفتاح على التمويل الخارجي الكبير بما في ذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي والإقتراض الحكومي، والسيطرة على فاتورة الأجور والحد من الدعم الحكومي وبناء شبكة أمان اجتماعي وتشجيع وتنمية القطاع الخاص وإصدار قانون استثمار جديد^{٢٩}.

في أعقاب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وفي أوائل عام ٢٠١٣ احتجت الجماهير التونسية مع بداية تنفيذ الحكومة لتوصيات ووصفات صندوق النقد الدولي، لسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية نتيجة رفع الدعم الجزئي أو تخفيضه، مما أعاد البلاد إلى مرحلة ما قبل الثورة.

ولا تزال الأزمة الاقتصادية في تونس تستفحل، بسبب التزام الحكومات المتعاقبة بوصفات البنك الدولي، وغياب خطة تنمية وطنية تشجع الإنتاج المحلي، ويرى علي الشابي أن هناك "إخلالات في الاقتصاد التونسي ذات منحى تصاعدي؛ حيث تنقلص الحلول يوماً بعد يوم كلما تباطأ تنفيذ الإصلاحات أمام تحديات جديدة». بمعنى أن هناك من يراهن على «الإصلاحات» التي يقترحها صندوق النقد ويظهر أن المشكلة هنا ليست بنبوية إنما هي تقنية!! تتعلق بالأجراءات والسياسات الفرعية مثل قضية التوفيق بين الأداء الاقتصادي والبحث والبناء الاجتماعي ومعالجة البطالة، وبناء القدرات المؤسسية^{٣٠}.

٢٨ Robert Kubinec. How foreign aid could hurt Tunisia's transition to democracy. <https://www.washingtonpost.com/news>

٢٩ احمد صادق، مصدر سبق ذكره

٣٠ علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (٢٠١١-٢٠١٧)، www.aljazeera.net

وبالنظر إلى ما يطرحه الشابي نجد أنه مدافع عن سياسات الحكومة التي تنفذ توصيات صندوق النقد الدولي وأنه يرى في عملية إعادة الهيكلة وسيلة لخروج تونس من مأزقها لكنه لا يتطرق إلى الآثار السلبية لزيادة المديونية ولا إلى الانعكاسات الاجتماعية لتطبيق هذه السياسة، بل أنه يرى مثلاً في برنامج «أمل» الذي قدم للعاطلين عن العمل رواتب شهرية لمدة ستة أشهر أو قرارات دعم السلع أعمالاً تضر بالنمو الاقتصادي وتشكل عبئاً على الموازنة. فيقول: « أن السياسة الاقتصادية الكلية، المعتمدة عام ٢٠١١، لم تكن لها معالم واضحة؛ إذ كانت قائمة على سياسات وبرامج اجتماعية لم يكن لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي بقدر ما مثلت عبئاً إضافياً على ميزانية الدولة كانت انعكاساته على المالية العمومية متواصلة إلى حدّ الآن مثل برنامج «أمل» الذي يمنح راتباً شهرياً للعاطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا، أو الحفاظ على نظام دعم المحروقات والنقل العمومي والمواد الأساسية بدون إرساء نظام استهداف مستحقه إلى أن ارتفعت نسبة الدعم من ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ إلى ٥,٤٪ عام ٢٠١١ مع الإشارة إلى أن ٧٠٪ من الدعم على المحروقات يستفيد منه ٢٠٪ من أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعاً وأن هذا الدعم غير موجه كلياً للمستهلكين النهائيين للمحروقات بل كذلك للعجز الناجم عن إدارة الشركات العمومية النفطية والمنتجة للمحروقات.^{٣١}»

في الغالب لا يتم طرح آليات لتجاوز الاخفاق في التنمية في تونس، خارج نصائح صندوق النقد أو بإجراء تحسينات عليها لا أكثر، حيث يرى معهد «كارنيغي» في إطار معالجته لعملية التحول الديمقراطي في تونس، أن الحفاظ على النموذج التعددي والآلية السلمية للانتقال للسلطة كما جرى بعد الانتخابات الثانية، لا يتطلب مزيداً من الإصلاح السياسي فحسب، ولكن وكما أشار أصبحت مسألة التنمية الاقتصادية والتحويلات الاقتصادية الاجتماعية هي الحلقة المركزية في إطار المعالجات لمسألة التحول الديمقراطي.

ويقول تقرير «كارنيغي»: «قدرت مصادر حكومية في ديسمبر ٢٠١٥ أن القروض والمساعدات التي تبلغ قيمتها ٧ مليارات، قد وصلت إلى البلاد منذ ثورة عام ٢٠١١، مع المزيد في وقت لاحق. وقد قدم قادة تونس ما بعد الثورة التزامات الإصلاح التي أقرها المجتمع الدولي. ولكن على الرغم من هذا الدعم الواسع و التوافق البلاغي والمساعدة والإصلاحات التي لم تتحقق بطرق مرئية بالنسبة للمواطنين العاديين، واصلت تونس تواجدها على شريحة الهبوط الاقتصادي، مع التوترات الاجتماعية، والاضطرابات، والتطرف المتصاعد.»^{٣٢}

٣١ نفس المصدر

٣٢ كارنيغي: التجربة التونسية بين الخطر والوعد... إطار جديد للشراكة مع تونس، ٢٠١٦

أما ما يطرحه معهد كارنيغي لتجاوز الأزمة فهو لا يعدو تحسينات على وصفة صندوق النقد مثل: التخلص من البيروقراطية، تنظيم عملية الدعم الخارجي وزيادة فعاليتها، مكافحة الفساد ... الخ .

الموازنة التونسية

وصف خبراء تونسيون إن المصادقة على الموازنة التونسية لعام ٢٠١٧ من جانب الحكومة والبرلمان كانت مبنية على فرضيات «غير واقعية»^{٢٢}. وأثار مشروع الموازنة احتقاناً اجتماعياً واحتجاجات كبيرة لعدة قطاعات، بسبب ما تضمنه من إجراءات اعتبرها البعض تعسفية.

وتطمح الحكومة التونسية من خلال موازنة ٢٠١٧، التي تقدّر بـ ٣٢,٤ مليار دينار (حوالي ١٦ مليار دولار) تحقيق نسبة نمو في حدود ٥,٢٪، وتسجيل عجز في الموازنة في حدود ٤,٥٪، والوصول إلى دين عام في حدود ٦٣,٨٪.

واعتبر الإستشاري في الاستثمار محمد الصادق جينون أنّ ”ميزانية الدولة لعام ٢٠١٧، جمعت عديد التناقضات. فقد تضخمت في حجمها مقارنة بميزانية عام ٢٠١٦، وتضمنت إجراءات لزيادة الضغط الجبائي، ومن ناحية أخرى تضمنت إجراءات تقشفية». ووصفها بأنها غير واضحة المعالم وتقرض، ضرائب جبائية من عديد القطاعات الاقتصادية كالمحاماة والطب والصيدلة، وأرباب العمل، بنسب متفاوتة. وبين وزير المالية أنّ ”التقليص في عجز الميزانية يأتي عن طريق ترشيد الإنفاق وتوفير موارد إضافية، عبر بعض الإجراءات التي وقع إقرارها مثل المساهمة الاستثنائية بنسبة ٧,٥٪ من أرباح المؤسسات، وإقرار المعرفّ الجبائي (تبيين عدد زوار الطبيب من المرضى، ومثلهم المحامين) بالنسبة إلى بعض المهن الحرّة مع تحسّن الطرف الاقتصادي.

على مستوى الدين، بلغت نسبة الدين العام في عام ٢٠١٠ نحو ٤٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لترتفع إلى حدود ٥٢,٧٪ في عام ٢٠١٥، وفق إحصائيات وزارة المالية التونسية.

وبحسب إحصائيات صادرة عن البنك المركزي التونسي، ارتفع العجز التجاري في الميزانية التونسية من ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ إلى ٧,٩٪ خلال الشهور الـ ١١ الأولى من عام ٢٠١٥.^{٢٤}

<http://xn--anadolujans-dob.gov.tr/ar> ٢٢

<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness> ٢٤

المديونية المتزايدة

فاقم القرض الأخير الذي حصلت عليه تونس من صندوق النقد الدولي بقيمة ٨, ٢ مليار دولار، المديونية التونسية التي بلغت ٣٠ مليار دولار سنة ٢٠١٦ لتستنزف ٥٦٪ من الناتج المحلي الخام. ويمكن خطر المديونية في طبيعة الديون التونسية وطرق توظيفها، حيث يتم تسديد خدمة الدين على حساب تمويل المشاريع التنموية والإستثمارية. كما توجه أموال القروض لتغطية نفقات الاستهلاك والتصرف وهو ما يضع الاقتصاد المحلي في رحى القروض الاستهلاكية.

رفع الدعم ضحية شروط الدين!

التزاما بتعهداتها أمام المقرضين الدوليين قامت تونس بإصدار التشريعات اللازمة للتسريح المبكر لموظفي القطاع الحكومي وخفض مستوى دعم المحروقات والكهرباء، وإعداد مخطط لهيكله المؤسسات العامة، وينتظر أن تفتح الحكومة قريبا ملف دعم المواد الغذائية الأساسية لإيجاد حلول جذرية لتوجيه الدعم نحو مستحقيه من الطبقات الضعيفة دون غيرها^{٣٠}. شكل الدعم موضوعا خلافيا تجنبت الحكومات السابقة الخوض فيه تحسبا من ردة الفعل الشعبية، لا سيما أن أغلب مطالب "الثورة" بالتنمية والتشغيل لم تتحقق بعد. بينما قانون المالية للعام المقبل قد يحمل بعض الاجراءات في هذا الشأن، في ظل تزايد الضغوط على المالية العمومية وعدم توفر الموارد اللازمة لتمويل ميزانية ٢٠١٨.

إن الخطر المحيق بالثورة التونسية هو عودة نظام بن علي بطبعة منقحة، "الثورة" التونسية في خطر لا من الحالة السياسية فقط بل من الوضع الاقتصادي في تونس، فاندلاع "الثورة" التونسية جاء على خلفية الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وعندما جرى تعويم مطالب الثورة باتجاه الحريات الليبرالية التي توجت بانتخابات لمرتين لم تتوقف الاضطرابات الاجتماعية في بلد لا يعاني طائفية أو مشاكل إثنية، وبالتالي كان التعبير الاجتماعي الاقتصادي هو العنوان، وهو ما لم تدركه النخبة الحاكمة حتى الآن. إن استمرار الحكومة التونسية بالانصياع لوصفات صندوق النقد سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات الاجتماعية، هذه الاضطرابات، ربما تنهي مرحلة من الثورة للدخول في أخرى أو ربما تعيد الحكم القمعي البولييسي.

مصر

تشكل مصر النموذج الأمثل بين الدول المبحوثة على تغلغل النيوليبرالية في هيكلها الاقتصادي، فهي الدولة العربية الكبرى التي كانت تشكل مركز ثقل سياسي عالمي في ظل تشكيلها لتحالف دول عدم الانحياز وباتت اليوم دولة ملحقمة في النظام العالمي والعربي بفعل تدهور أوضاعها الاقتصادية رغم كل وعود الرخاء التي وُعدت بها بعد توقيعها لاتفاقية كامب ديفيد، حيث شكلت هذه الوعود مصدر شرعية الاتفاقية.

ولمصر قصة تاريخية مع المساعدات الخارجية والمديونية منذ حضر قناة السويس، حيث يرى جلال أمين أن مصر خضعت للديون حتى في ظل توفر فائض في ناتجها المحلي الإجمالي، ويمكن القول أيضا أن كسر المديونية الخارجية تم بعد ثورة ٢٣ يوليو التي اعتمدت نظام رأسمالية الدولة وأجرت إصلاحات زراعية عدا عن تأميم المصارف والشركات الكبرى مما ولد تراكما رأسماليا أضيف إلى الدخل الناتج عن السيطرة المصرية على قناة السويس والذي أدى إلى تراكم رأسمالي داخلي حمل عبء عملية تنمية، قامت على الاستثمار الإنتاجي في الزراعة والصناعة وأعدت توزيع الثروة بما خلق طبقة متوسطة واسعة، عدا عن خلق شبكة حماية اجتماعية ومجانية التعليم وغير ذلك.

دعم السلع في مصر

تتبع سلمى فريد تطور نظام دعم الفقراء منذ منتصف القرن السابق حيث تعود بداية تقديم الدعم من قبل الحكومة المصرية إلى السنوات التي تلت الحرب العالمية الأولى، حيث تعاملت الحكومة مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية باستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من استراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة.

وفي فترة الحرب العالمية الثانية، ومنذ عام ١٩٤١، قامت الحكومة بتطبيق برنامج دعم لكافة المواطنين، كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب على مستوى المعيشة. وقد تم تطبيقه من خلال توفير بعض السلع والاحتياجات الأساسية مثل السكر، الكيروسين، زيت الطعام، والشاي بنظام الحصص وذلك باستخدام نظام البطاقة التموينية لتوزيع المواد على المستهلكين شهريا وبمقدار محدد للشخص الواحد في الأسرة.

وفي منتصف الستينات ومع ارتفاع أسعار السلع وتقصها خاصة بعد حرب ١٩٦٧، قدمت الحكومة نظام البطاقات التموينية لعدد محدود من السلع، لم يكن الهدف في البداية من النظام المقدم دعم أسعار السلع، بل توفير السلع الأساسية للمواطنين كإجراء لمواجهة النقص في هذه السلع. وقد بلغ إجمالي قيمة الدعم نحو ٩ مليون جنيها مصرية في تلك الفترة، وكان

برنامج الدعم يشمل عددا من السلع الأساسية مثل القمح، والسكر، والأرز، زيت الطعام، الصابون، والكيروسين، وبعض المنتجات القطنية.

شهدت فترة السبعينات توسعا في حجم نظام الدعم وقيمته، فقد شمل الدعم عددا أكبر من السلع بلغت ١٨ صنفا منها الفول، والعدس، والأسماك والدجاج واللحوم المجمدة والماء، إضافة إلى ذلك شمل الدعم الكهرباء، وخدمات النقل الداخلي، والبززين، واستهدف كافة المواطنين وليس محدودى الدخل أو الفقراء فقط، وبلغت قيمة الدعم في عام ١٩٧٠٢٠ مليون جنيها، كان الجزء الأكبر منه مخصص للدعم الغذائي، والذي استحوذ على ٧٥٪ من قيمته^{٣٦}.

بعد وفاة جمال عبد الناصر جرى تحول كبير في طبيعة النظام السياسي المصري، هذا التحول بدأ مع ما عرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي، والذي سمح للقطاع الخاص بالتجارة المفتوحة وحرر الأسواق دون أن يرفع الدعم عن السلع حتى كانت أول اتفاقية بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي عام ١٩٧٦ والتي طلبت إعادة هيكلة الاقتصاد المصري ورفع الدعم جزئيا عن سلع أساسية مما أدى لارتفاع سعرها، وهذا أدى إلى خروج الناس إلى الشوارع في تمرد شعبي في ١٨ و ١٩ كانون ثاني ١٩٧٧. وأدى ذلك إلى تراجع الحكومة عن قراراتها. لكن ذلك لم يؤد إلى تخليها عن سياستها الاقتصادية الجديدة.

وفي عام ١٩٨٢ بدأ العمل على ما سمي ” بإصلاح نظام دعم السلع الغذائية “، وذلك لأن الحكومة كانت ترى أن حجم الدعم هو السبب الرئيسي في العجز في الموازنة العامة.

ولكن، بعد انتفاضة ١٩٧٧ قررت الحكومة العمل على استراتيجية طويلة المدى متدرجة في خفض الدعم، بافتراض أن التغيير التدريجي لن يجعل المواطنين يحسون بالتغير الحاد في مستوى المعيشة. ومنذ بداية الثمانينات بدأ العمل بتطبيق هذه الخطة والتي شملت عددا من الإجراءات منها تخفيض تدريجي لعدد السلع الغذائية المدعومة، ففي عام ١٩٨٠ كان نظام الدعم يغطي نحو ٢٠ صنفا، في الفترة ما بين ١٩٩٠-١٩٩٢ تم إزالة الدعم عن السمك والدجاج واللحوم المجمدة والشاي، والأرز. وبعام ١٩٩٦/٩٧ كان هناك أربع أصناف فقط مدعومة وهي العيش البلدي، والدقيق البلدي، والسكر، وزيت الطعام.

كما خفضت عدد الأشخاص الذين يملكون بطاقات التموين والمستحقين للدعم الغذائي، في عام ١٩٨١ ومرة أخرى في ١٩٩٤ قام وزير التجارة والتموين بتقليص عدد حاملي البطاقات، كما قامت الوزارة في عام ١٩٨٩ بالتوقف عن تسجيل المواليد الجدد في نظام الدعم، وقد تم خفض عدد المستفيدين من ٩٩٪ في بداية الثمانينات إلى ٧٠٪ في ١٩٩٨.

٣٦ سلمى فريد، <http://revsoc.me/economy/sys-ldm-fy-msr>

وقامت وزارة التجارة والتمويل بخفض عدد المستفيدين من خلال تصنيف بطاقات التموين إلى مجموعتين: البطاقات الخضراء وتستحق دعماً كاملاً وتستهدف محدودي الدخل، والبطاقات الحمراء وتستحق دعماً جزئياً وتخصص لشرائح المواطنين أصحاب الدخل الأعلى مثل المستثمرين أصحاب المحال أو الأراضي أكثر من ١٠ أفدنة. ورفعت السعر تدريجياً للرغيف كما تم تخفيض وزنه تدريجياً مع بقاء سعره على ما هو.

لقد تقلص دور الدولة بكل ما يعنيه من خروجها من عمليات الاستثمار المباشر في الصناعة والزراعة، والاكتفاء بتطوير البنية الأساسية، وتحرير سعر وسوق الصرف، وخصخصة القطاع العام، وهي الملامح الرئيسية للسياسات الاقتصادية لعهد مبارك.

ويرى أحمد السيد النجار أن الجانب الأعظم من السياسات طلبتها أو أمّلتها الدول الدائنة وصندوق النقد والبنك الدوليان بعد أن كبل مصر بديون خارجية هائلة بلغت نحو ٥٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ حسب بيانات البنك الدولي، ولم يتمكن من التخلص منها إلا بمقايضة تلك الديون بموقف الحكومة المصرية المشارك في التحالف المضاد للعراق في حرب عام ١٩٩١، وأيضاً بتطبيق أغلب ما طلبته الدول الدائنة من سياسات اقتصادية وعلى رأسها بيع القطاع العام للرأسماليين المحليين والأجانب في صفقات فاسدة بصورة مروعة في غالبيتها الساحقة، بغض النظر عن ملائمة تلك السياسات لمتطلبات التنمية في مصر^{٢٧}.

ويشير النجار إضافة إلى عبد الخالق فاروق والهامي الميرغني وابراهيم العيسوي إلى أن نظام الضرائب الجديد في مصر نظام منحاز للأغنياء، ونتيجة لهذا القانون فإن الغالبية الساحقة من حصيلة الضرائب تأتي من الطبقة الوسطى أو من الحقوق العامة للفقراء، وهو ما يظهر واضحاً في الميزانيات العامة للدولة؛ حيث تأتي الغالبية الساحقة من الإيرادات العامة للدولة، بصورة أساسية من الطبقة الوسطى بشكل مباشر أو من الحقوق والموارد والممتلكات العامة التي تعود للغالبية الساحقة منها للفقراء والطبقة الوسطى باعتبار أن تلك الموارد والملكيات العامة، مملوكة بالرأس لكل المواطنين على قدم المساواة. أي أن الفقراء والطبقة الوسطى هم الذين يمولون الإنفاق العام في غالبية الساحقة ليزدادوا بؤساً بينما يزداد كبار الرأسماليين ثراءً.

٢٧ أحمد السيد النجار: الاقتصاد والفقير والنهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة، بوابة المعرفة، ٢٠١٠

البطالة وسياسة التشغيل والدعم

أدت التحولات في سياسة التشغيل في مصر لدى تحولها لاتباع نظام الاقتصاد الحر في عصر مبارك إلى ارتفاع معدل البطالة بصورة هائلة وبالذات بين خريجي النظام التعليمي العالي الذين يشكلون قلب الطبقة الوسطى تقليدياً، بما يعنيه ذلك من إفقار جانب كبير من هذه الطبقة للقدرة على كسب العيش بكرامة؛ حيث تخلت مصر عن الإلتزام بتعيين خريجي النظام التعليمي عام ١٩٨٤، ولم تخلق البيئة الاقتصادية المناسبة لخلق الوظائف الكافية للراغبين في العمل في القطاع الخاص الصغير والمتوسط والتعاوني والكبير، واعتمدت على وجود أسواق عمل عربية وأجنبية تستوعب أعداد ضخمة من قوة العمل المصرية وتحل مشكلة البطالة. لكن تلك السياسة واجهت صدمات عدة أدت إلى انفجار أزمة البطالة في مصر؛ بعد عام ١٩٨٦ حيث انهارت أسعار النفط، ومع توقف الحرب العراقية-الإيرانية وعودة عدد كبير من الجنود العراقيين من الجبهة، حدث انخفاض في أعداد المصريين العاملين بالعراق، ورغم أن الدولة تخلت عن ضمان التشغيل، إلا أنها لم تتجه إلى إقرار نظام لإعانة العاطلين؛ حيث تدعي الحكومة دائماً أنه ليست لديها موارد لتقديم إعانات للعاطلين.

مضمون سياسة الدعم... من المستفيد؟

طالما عبرت الحكومة عند تقديم الموازنة عن ضخامة مخصصات الدعم والتحويلات الاجتماعية، رغم أن تلك المخصصات لا تشكل سوى جزء صغير من حقوقهم في إيرادات الموارد الطبيعية والمشروعات العامة القديمة في بلادهم، بافتراض أن الدعم والتحويلات تذهب إليهم وهو أمر غير صحيح في الواقع. كما أن مصر من أقل بلدان العالم تقديمًا للدعم والتحويلات أصلاً؛ حيث بلغ إجمالي مخصصات الدعم والتحويلات في الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١، نحو ٩٢,١١٥ مليار جنيه، توازي نحو ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للعام المالي المذكور والبالغ نحو ١٢٧٨ مليار جنيه^{٣٨}.

ويشير البيان المالي الصادر عن وزارة المالية، عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠١١، إلى أن دعم المنتجات البترولية سيرتفع إلى ٦٧,٧ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٥٧,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وإذا أضفنا دعم الكهرباء وقدره ٦,٢ مليار جنيه إلى هذه المخصصات، فإن إجمالي مخصصات دعم الطاقة يصل إلى نحو ٧٤ مليار جنيه في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١. وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة من مالكي شركات الحديد والأسمنت والأسمدة والألومنيوم وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة، إضافة إلى المعدات والآلات

٣٨ نفس المصدر

ووسائل النقل والمخابز. فيما الشركات المدعومة تباع إنتاجها بأسعار السوق العالمية. وفي الوقت الذي ارتفعت فيه مخصصات دعم المواد البترولية الموجهة في غالبيتها للرأسمالية الكبيرة والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، تراجمت مخصصات دعم السلع التموينية الموجهة للفقراء وغالبية الطبقة الوسطى من ٢١,١ مليار جنيه في ميزانية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، إلى ١٤,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، إلى ١٣,٦ مليار جنيه في مشروع موازنة عام ٢٠١١/٢٠١٠.

كما يتم دعم الصادرات الذي يُقدم لكبار المصدرين عند مستوى ٤ مليارات جنيه في موازنة ٢٠١٠/٢٠١١، رغم كل الانتقادات التي وُجّهت إليه من عدم وجود قواعد واضحة له ومن أن حفنة من المصدرين أصحاب النفوذ السياسي وبعض الرأسماليين هم من يحصلون عليه. وبالمقابل بلغت قيمة دعم تنمية الصعيد نحو ٢٠٠ مليون جنيه، ودعم إسكان محدودى الدخل مليار جنيه، ودعم الأدوية والتأمين الصحي نحو ٤٢١ مليون جنيه، ودعم المزارعين والحاصلات الزراعية نحو ٢,٢ مليار جنيه، وتحصل الرأسمالية الزراعية على قسم كبير منه. أي أن الدعم الذي تحصل عليه حفنة من المصدرين النافذين سياسياً تزيد عن دعم الفلاحين والأدوية والتأمين الصحي وإسكان محدودى الدخل وتنمية الصعيد، وهو نوع من التعدي الظف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى لصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وهو ما يجعل الحكومة تُسخر الإنفاق العام لزيادة الأثرياء ثراءً، وزيادة الفقراء فقراً.

”ثورة“ العيش والحرية والعدالة الاجتماعية؛

شكلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفساد والدعوة للعدالة الاجتماعية أهم دوافع ثورة ٢٥ يناير، فقد كانت الأسباب السابقة العوامل المحركة ”للثورة“، فهل استطاعت ”الثورة“ أن تغير من واقع المصريين أم أن ما حصل لم يكن سوى عملية استبدال سياسي لم يخترق الجدران السميكة للدولة العميقة ونظامها الاقتصادي الاجتماعي؟

لقد كان من بين الشعارات التي رفعت في ميدان التحرير منذ الأيام الأولى ”للثورة“، شعاران يتعلقان بالخبز والعدالة الاجتماعية. فإذا فهمنا شعار الخبز بمعنى التنمية، فهل يمكن أن يكون المرغوب فيه اقتصادياً في عهد ما بعد ”الثورة“، شيئاً أكثر من ذلك: أى تنمية الناتج مع عدالة التوزيع؟ ولكن الاختلاف كما يرى أمين يظهر على الفور بمجرد أن يترجم هذان الهدفان إلى إجراءات محددة. فهل تفسر العدالة الاجتماعية بمعنى إعادة توزيع الدخل، بفرض ضرائب تصاعدية، ووضع حد أقصى وحد أدنى للدخول والأجور، (المحافظة على القطاع العام أو توسيعه، وعدم المساس بالدعم إلا بالقدر الذى تسمح به درجة التقدم فى إدارة توزيع الدخل، أم سوف تفسر العدالة الاجتماعية بمعنى يسمح بتخفيض أو حتى إلغاء

الدعم بحجة «عدم وصول الدعم إلى مستحقيه»، ويفسر البطالة بأنها نتيجة للكسل فى البحث عن وظيفة. رغم توفر الوظائف، ويدعى أن أفضل الطرق لتخفيف الفقر هو زيادة معدل نمو الناتج القومى.. الخ؟

يرى جلال أمين أنه "بقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، لم يمكن غريبا أن يحدث بعض الاضطرابات فى الحياة الاقتصادية، بسبب تدهور حالة الأمن والسياحة ومعدلات الاستثمار، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال من الخارج (سواء من الأجانب أو المصريين)، ولكننا لم نكن نتوقع أن يستمر التدهور فى حال الاقتصاد حتى بعد انقضاء عام كامل على الثورة"^{٣٩}.

ويساجل جلال أمين بإن آثار "ثورة يناير" على مسار الاقتصاد المصرى تتبع على الأرجح من ثلاثة مصادر:

الأول: أثر الثورة على القوة الاقتصادية (والاحتكارية) لكبار أرباب الأعمال المصريين، وعلى ما كان لهم قبل الثورة من ارتباط بالسلطة السياسية.

الثانى: أثر الثورة على درجة الارتباط بين السلطة الجديدة، وبين القوى الخارجية التى مارست دورا لا يُستهان به فى تحديد المسار الاقتصادى طوال الأربعين عاما الماضية، وعلى الأخص الولايات المتحدة و"إسرائيل" والمؤسسات المالية الدولية الكبرى: صندوق النقد والبنك الدولى.

الثالث: مدى نجاح النظام الجديد بعد "الثورة" فى إطلاق عقول قوى شعبية وتقوية منظمات المجتمع المدنى التى تعبر عن مصالح شرائح اجتماعية مهمة، طال تجاهلها، كصغار المزارعين، وعمال ومستخدمى المصانع، وصغار ومتوسطى موظفى الحكومة، وخريجى الجامعات، وصغار المستثمرين.

ولم يصدر من المسكين بالسلطة فى الفترة الانتقالية ما يدل بوضوح على سياسة جديدة إزاء القوى الخارجية، أو إزاء القوى الشعبية التى قامت الثورة لصالحها، بل التى قامت بالثورة نفسها.

خلال فترة حكم المجلس العسكري، لم يتم تغيير أي شيء جوهري فى بنية الاقتصاد المصرى، لا بل أن المجلس العسكري لم يختر حكومة من خارج النخبة التى كانت سائدة فى النظام السابق، كما شهدت البلاد خلال هذه الفترة نضالات مطلبية لقطاعات اجتماعية مختلفة، أغلبها تعلق برفع الحد الأدنى للأجور، وسياسات الدعم وغيرها، لكن الحكومة كانت تتعاطى

٣٩ جلال أمين، ثورة ٢٠١١.. ومصير الاقتصاد المصرى، الشروق ٢/٣/٢٠١٢

مع هذه الحركات الشعبية القطاعية بعمليات تسكين دون اجراء أي تغيير عميق في الهيكل الاقتصادي، عدا ذلك، فإن القوى السياسية التي دعمت الثورة لم تتفق على برنامج موحد وانتقل الخطاب من الميدان إلى الأروقة السياسية، وبات الصراع بين القوى على الموضوعة الديمقراطية والدستورية والتي انجبت دستوراً جديداً وانتخابات جديدة أوصلت الإخوان المسلمين إلى السلطة.

لم تكن مدة عام من حكم الإخوان لمصر كافية للحكم على سياستهم من خلال ما مارسوا من سلطة، لكن هذه الفترة أعطت مؤشرات على استمرار النهج القديم (من رأسمالية السيجار إلى رأسمالية المسبحة) كما وصفها حمدين صباحي، ويرى ابراهيم العيسوي أن السنة «التي حكم فيها محمد مرسي شهدت بعض التحسن في عدد من المؤشرات، مثل: ارتفاع معدل الادخار وانخفاض عجز الميزان التجاري وازدياد فائض ميزان الخدمات. كما شهدت تراجعاً بدرجات متباينة في عدد آخر من المؤشرات، لعل أبرزها ازدياد الدين العام بشقيه المحلي والخارجي. ومن المهم إدراك أن هذا الأداء لم يرتبط بقلة كفاءة مرسي والحكومات التي عهد إليها إدارة شؤون البلاد وما انجر عنها من أخطاء فحسب، بل إنها ارتبطت أيضاً -وبدرجة كبيرة- بما وضعه معارضوه من عراقيل ومعوقات لاستهلاك جهود الحكم وإهدار وقت الرئيس والحكومة في معارك فرعية أو مفتعلة»^{٤٠}.

ورغم ذلك لم يغير مرسي من اتجاه السياسة الاقتصادية المصرية بشكل جذري، ولم يكن يملك بديلاً يرتكز لرؤية مختلفة، لا بل أنه طلب قروضاً من البنك الدولي حيث وافق صندوق النقد على منح مصر قرضاً بقيمة ٨, ٤ مليار دولار. لكن لم تطل حياة حكم الإخوان المسلمين والتي انتهت بخروجهم من الحياة السياسية المصرية خلال عام واحد، بعد حركة ٢٠ يونيو ٢٠١٣.

مزيديا من الديون في عهد السيسي:

لم تقدم الحكومات التي اختارها السيسي برامج اقتصادية مختلفة عما كان سائداً سواء في ظل الاخوان أو ما قبل الثورة، هذا برغم تدفق أموال هائلة بعد حركة ٢٠ يونيو من دول الخليج إلى مصر، بل استمر «إصرار حكومات ما بعد ثورة يناير جميعاً على التمسك بسياسات اقتصادية وتنموية ثبت عجزها، على امتداد العقود الأربعة الماضية، عن إخراج البلاد من تخلفها وتبعيتها، وهي سياسات اقتصاد السوق الحر المفتوح، المعروفة بالليبرالية الاقتصادية الجديدة أو توافق واشنطن»^{٤١}.

٤٠ ابراهيم العيسوي، الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة، موقع المعرفة، الجزيرة نت، ٢٠١٧

٤١ نفس المصدر

أدى تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري وتفاقمها بعد ما يقرب من ٤٠ شهراً على ثورة يناير/كانون الثاني ٢٠١١ إلى آثار سلبية شتى، منها: تضخم الدين العام المحلي والخارجي؛ فقد ارتفع الدين العام المحلي: من ٨٨٨ مليار جنيه في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١٠ بنسبة ٦,٧٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى تريليون و٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو/حزيران ٢٠١١ بنسبة ٢,٧٦٪ منه ثم إلى تريليون و٢٣٨ مليار جنيه في يونيو/حزيران ٢٠١٢ بنسبة ٦,٧٨٪، وعندما عُزل الرئيس مرسي كان الدين العام قد بلغ تريليوناً و٥٢٧ مليار جنيه بنسبة ٨٧٪، ولم يتوقف الدين العام عن الازدياد بعد حكم السيسي؛ فقد بلغ تريليوناً و٥٩٢ مليار جنيه بنسبة ٧,٧٧٪ في سبتمبر ٢٠١٢، ثم تريليوناً و٦٥٢ مليار جنيه بنسبة ٦,٨٠٪ في ديسمبر ٢٠١٢. وفيما يتعلق بالدين العام الخارجي، فإنه قد ارتفع من ٣٣,٧ مليار دولار بنسبة ٩,١٥٪ في يونيو/حزيران ٢٠١٠ إلى نحو ٢٥ مليار دولار بنسبة ٢,١٥٪ من في يونيو/حزيران ٢٠١١، وإلى ٤,٣٤ مليار دولار بنسبة ٢,١٣٪ في يونيو/حزيران ٢٠١٢، ثم إلى ٢,٤٣ مليار دولار بنسبة ٣,١٧٪ في يونيو ٢٠١٢. وهذا المستوى للمديونية الخارجية قريب جداً من مستواها في ١٩٩١/٩٠ (٤٢ مليار دولار) قبل أن ينخفض بشدة بعدها كمكافأة لمصر على مساهمتها مع قوات التحالف الذي تزعمته أميركا ضد العراق. ومن الملاحظ أن سنة حكم مرسي قد شهدت زيادة ضخمة بلغت ٨,٨ مليار دولار في إجمالي الدين الخارجي، مع زيادة ١٠٠ دولار في متوسط نصيب الفرد من هذا الدين (من ٣٩٠ إلى ٤٩٠ دولار). وبالرغم من الدعم الكبير الذي قدمه "الثلاثي الخليجي" عقب ٢٠ يونيو فإن الدين الخارجي لم يتوقف عن التزايد؛ فقد بلغ ٤٧ مليار دولار في سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ (وهو ما يتجاوز مستواه منذ نحو ربع قرن) بزيادة حوالي ٤ مليار دولار في إجمالي الدين، مع ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه بنحو ٤٣ دولار (من ٤٩٠ إلى ٥٣٣ دولار)، وذلك في ثلاثة شهور ليس غير. ويرى العيسوي أن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لم تختلف جوهرياً سواء في حكم المجلس العسكري أو الإخوان أو السيسي ولا تتطوي هذه التوجهات جميعاً على قطيعة مع التوجهات الاقتصادية والاجتماعية لعهد مبارك، بل إنها استمرار وامتداد لها.

لعب الدعم الخليجي دورا مهما في دعم حكومة السيسي حيث تلقت عام ٢٠١٢ مساعدة بمقدار ١٠,٥ مليار دولار، موزعة على النحو التالي: ٢,٤ مليار دولار من الإمارات و ٦,٣ مليار دولار من السعودية و ٧,٢ مليار دولار من الكويت، وقد استخدمت الحكومة الجزء الأكبر من هذه المساعدات لدعم الاحتياطيات الدولية وللوفاء ببعض الالتزامات، واستخدمت ما تبقى منها وكذلك الوديعة التي تحتفظ بها وزارة المالية لدى البنك المركزي منذ حرب الخليج في ١٩٩١ (نحو ٦٠ مليار جنيه) في إعداد برنامجين لإنعاش الاقتصاد ووفقاً لما ذكره أحمد جلال وزير المالية السابق في تقريره عن الأداء الاقتصادي والمالي الصادر في فبراير/شباط ٢٠١٤، كان من المقرر أن توجه اعتمادات هذه البرامج التشغيلية لزيادة الاستثمارات في البنية

الأساسية ولتحسين خدمات الصحة ولسداد المتأخرات المستحقة لشركات المقاولات ولإلحاق على الحد الأدنى لأجور العاملين بالحكومة وزيادة دخول المعلمين والأطباء. وهكذا لم تفلح المساعدات الخليجية ولا برامج التحفيز في إنعاش الاقتصاد، ومن ثم لم يكن لها الأثر المرجو في تخفيف حدة التوترات الاجتماعية والسياسية، بل إن العقوبات قد تزايدت أمام عملية الإنعاش الاقتصادي نتيجة للتدري الشديد في الأوضاع السياسية والأمنية والقانونية منذ الثالث من يوليو/تموز ٢٠١٢.

الموازنة العامة:

يرى الباحث الهامي الميرغني أن مهمة الحكومات التي تعاقبت بعد ٣٠ يونيو هي تنفيذ رؤيته صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أو ما يعرف ببرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي: وهو برنامج يدعي محاولة تصحيح الإختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدين القصير والمتوسط بالتركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح الأسواق للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي...).

وفي نقده لموازنة ٢٠١٦ يرى أنها تقوم على تخفيف العجز في ميزان المدفوعات: وذلك بتخفيض قيمة العملة، إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي أو تقليصها إلى أدنى مستوى، تحرير عملية الاستيراد من القيود المفروضة عليها، تحسين شروط الاقتراض الخارجي، مكافحة التضخم عبر رفع سعر الفائدة الدائنة والمدينة، تخفيض العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام. وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، وذلك: بمنح مزايا ضريبية لصالح رأس المال الأجنبي، ضمان عدم تأميم أو مصادرة الاستثمار الأجنبي، حرية تحويل الأرباح إلى الخارج، تقليص نمو القطاع العام و تشجيع آليات الخصخصة^{٤٢}.

ارتفعت المصروفات في الموازنة الجديدة من ٦, ٨٦٤ مليار جنيه في ٢٠١٦ إلى ٩٣٦ مليار جنيه عام ٢٠١٧. بذلك تكون مصروفات الموازنة قد زادت بنسبة ٨٪ عن العام الماضي. كما أن الإيرادات الحكومية تصل إلى ٦٢٧ مليار جنيه مقابل ٦٢٢, ٣ مليار جنيه أي أن الإيرادات تنمو بأقل من ١٪. لذلك من الطبيعي في ظل نمو المصروفات بنسبة ٨٪ ونمو الإيرادات بأقل من ١٪ تكون النتيجة زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

وعليه فقد ارتفع عجز الموازنة من ٣, ٢٤٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٦ إلى ٣٠٩ مليار جنيه

٤٢ الهامي الميرغني، الموازنة الجديدة ومن يتحمل أعباء الأزمة، <http://www.el-tareeq.net>

في موازنة ٢٠١٧ ما يؤكد للمرة المائة فشل سياسات الصندوق والبنك المعتمدة على القطاع الخاص وتحرير الأسواق وبيع الأصول المنتجة وفتح باب الاستيراد بلا ضوابط.

كما تم خفض مخصصات الدعم وسياسات الحماية الاجتماعية من ١, ٢٢١ مليار جنيه إلى ٢١٠ مليار وتخفيض دعم المواد البترولية والكهرباء .

ارتفعت قيمة الديون من ٤, ٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٩, ٢ تريليون جنيه عام ٢٠١٧. أي انه نتيجة تطبيق هذه السياسات زادت الديون المحلية والخارجية ٥٠٠ مليار جنيه، وارتفعت قيمة فوائد الديون من ٢٤٤ مليار في العام الماضي تمثل ٢٨٪ من مصروفات الموازنة إلى ٢٩٢ مليار تمثل ٢١, ٢٪ من مصروفات الموازنة الجديدة .

أما على مستوى الاستثمارات فقد بلغت الاستثمارات الكلية ٧, ٣٥٢ مليار جنيه في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ وقد وصلت إلى ٥٢١ مليار جنيه في الخطة والموازنة الجديدة تعتمد على القطاع الخاص باستثمارات تصل إلى ٢٩٢ مليار جنيه أي ٥٥٪ من الاستثمارات الكلية بيد القطاع الخاص كاستمرار لنفس السياسات القديمة . و٢٣٩ مليار جنيه استثمارات عامة.

ويرى الميرغني أن الحكومة قد خطت خطوة مهمة على طريق الاستثمار بزيادة الإستثمارات الحكومية من ٩, ٧٤ مليار جنيه في العام الماضي كانت تمثل ٧, ٨٪ من المصروفات إلى ١٠٧ مليار جنيه تمثل ١١, ٤٪ من المصروفات في الموازنة الجديدة . واللافت للنظر هو زيادة الاستثمارات في الشركات العامة من ٨, ٣٧ مليار في ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢, ٨٢ مليار وهو ما يمكن أن يشكل دفعة حقيقية للقطاع العام لو أحسن استخدامه ولم يتبدد على شركات الخبرة الأجنبية ودراسات التطوير ولم توجه إلى تطوير الماكينات وتحديث أساليب الإنتاج ورفع القدرات التنافسية لشركات القطاع العام^{٤٣}.

إنتكاس "الثورة" ... مصر تغرق في الدين رغم المساعدات:

يشير عبد الخالق فاروق إلى أن الدين المصري الداخلي والخارجي بلغ ٥, ٢ تريليون جنيه، منها ٧٠ مليار دولار ديونا خارجية، الأمر الذي يشير إلى وصول مصر إلى مرحلة إفلاس^{٤٤}، كما يشير كل الباحثين إلى أن المساعدات الخارجية والقروض لم تسهم في تنمية مصر بل زادت من العجز وتراكم المديونية، حيث يعود ذلك إلى غياب رؤية اقتصادية إنتاجية من جهة وإلى الاعتماد على المعالجات المالية الكلية للاقتصاد وليس على قياس المداخل والمصادر، فمصر لا تستطيع أمام الفجوة الاجتماعية الواسعة أن ترفع كل الدعم عن السلع، لأن ذلك سيخلق اضطرابات اجتماعية جديدة، لكن معضلتها في أن التحالف الحاكم في مصر هو بين

٤٣ الهامي الميرغني، مصدر سبق ذكره

٤٤ عبد الخالق فاروق، <http://www.el-tareeq.net/Article.aspx?Article>

البيروقراطية الحكومية ورأس المال التجاري وكبار رجال الأعمال، وهذا التحالف يوجه كل الموارد لمصلحته، فالثورة التي رفعت شعار العيش والحرية والعدالة الاجتماعية أزيحت إلى الخلف وتم استعادة نفس سياسات النظام السابق، لا بل تمت مصالحات مع كبار رجال الأعمال الهاربين إلى الخارج أو الموجودين في السجون، وهذا يشير إلى أن «الثورة» فشلت في تحقيق أهدافها وأن الإستغلال مستمر والفساد مستمر فيما الديمقراطية تُخنق يوميا تحت شعار مواجهة الإرهاب وتنمية البلاد التي لم تر حتى الآن تنمية حقيقية.

الفصل الثالث

فلسطين والشرط الاستعماري

تختلف فلسطين المحتلة عن الدول الأخرى موضع البحث في أنها تعيش شرطا كولونياليا، بمعنى أنها لا تتوفر بها شروط الدولة كاملة السيادة والقادرة على التحكم بمواردها الطبيعية، لا بل أنها، تعرضت عام ١٩٤٨ لفقدان ٧٨٪ من أراضيها والتي تتوفر فيها أغلب الموارد سواء المياه أو الأرض الزراعية الخصبة أو الموانئ أو غيرها من الثروات في باطن الأرض، كما تعرضت بعد احتلال ما تبقى منها عام ١٩٦٧ إلى عملية استيطانية ممنهجة وتحكما احتلاليا بالموارد والمعايير، وعملية إلحاق للسوق الفلسطيني بالسوق «الإسرائيلي» من موقع الإكراه الشامل اقتصاديا وسياسيا.

فمنذ تشكلت فلسطين كوحدة سياسية وإدارية مستقلة عن الإمبراطورية العثمانية، وخاضعة لنظام مزدوج من الكولونيالية، نظام تحمي فيه السلطة الاستعمارية البريطانية مشروعا كولونياليا آخر متخارج معها هو المشروع الصهيوني، لم ينشأ في فلسطين نظام اقتصادي مستقل، كما لم تنشأ في فلسطين سلطة سياسية مستقلة ترعى نظاما سياسيا واقتصاديا واجتماعيا مستقلا، بل إن هذه هي فزادة الواقع الفلسطيني بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة أو باقي الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، فحتى هذه الدول حققت استقلالا سياسيا شكليا، وإن كان تابعا على المستوى الاقتصادي بفعل التقسيم الدولي للعمل، فيما لا يمكن الحديث هنا عن سلطة سياسية فلسطينية ذات طابع مستقل عن اتفاقات تقيد فعلها وادائها السياسي، إضافة إلى جملة تقييدات على الأداء الاقتصادي فيها، عدا عن أنها غير مسيطرة على معابرها الخارجية، وتخضع لتحديدات كبيرة على دخول وخروج البضائع والرساميل والأفراد إليها، الأمر الذي يجعل من المقارنة مع الدول موضع البحث مجازفة كبيرة على المستوى المنهجي والواقعي أيضا، لذلك فإننا هنا نفترض أن السلطة الفلسطينية المشروطة باتفاقات «أوسلو» وملاحقها وأهمها هنا بروتوكول «باريس الاقتصادي»، هي وحدة بحث لنظام اقتصادي منقوص السيادة، ويحاول التصرف وفق الأسس والمحددات السالفة الذكر، وكأنه وحدة متميزة في إطار نظام الإلحاق والتبعية «الإسرائيلية» في قضايا ومجالات اقتصادية محورية، فيما لديه هامش محدود من التصرف في قضايا فرعية. إنها تشبه الولد الذي يحدد له والده المصروف اليومي لفترة محددة، ومقدار محدد فيما يتصرف هذا الولد وفق هذه التحددات ولا يستطيع تجاوزها.

حالة الاقتصاد في أراضي السلطة الفلسطينية

بتوقيع اتفاق «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال عام ١٩٩٣، جرت عملية ترويج كبرى عن فوائد الاتفاق بأنه سيحول أراضي السلطة الفلسطينية إلى سنغافورة الشرق الأوسط، وأن «السلام سي جلب الرخاء» وسيكسر معيقات التنمية، حتى جاء بروتوكول باريس الاقتصادي بعد توقيع الاتفاق مباشرة ليؤكد هيمنة «اسرائيل» وشروطها المستمرة في

كبح تطور الاقتصاد الفلسطيني، وباتت أراضي السلطة الفلسطينية تحت رحمة «عملية تمويل السلام» من خلال دعم الدول المانحة التي كان للاتحاد الأوروبي نصيب الأسد فيها.

بمعنى أن السلطة الفلسطينية قد قامت بدعم من «الدول المانحة» ولم تأت بمشروع تموي رغم كل التنظير حول إمكانات تحول السلطة المحدودة إلى دولة، وفيما كانت «إسرائيل» مستمرة في فرض الوقائع الاستيطانية على الأرض، كانت السلطة الفلسطينية تحاول بناء سلطتها وتعزيزها من خلال مفهوم البناء المؤسسي الفوقي!! بمعنى بناء مؤسسات السلطة وأجهزتها، وهو ما لم يستطع حتى الآن وقف نهب الموارد ولا الانتقال من حالة السلطة المعتمدة على الربيع إلى السلطة القادرة على مباشرة مشروع تموي تحرري شامل يسهم في الاستقلال الوطني ويشكل ركيزته الأساسية.

حتى لا يمكننا هنا القول أن السلطة الفلسطينية تسيطر على ما هو مفترض أن يكون كامل الضفة الغربية، بل أن سلطاتها المحددة بالاتفاقات اللاحقة لاتفاق «أوسلو» قلصت من إمكانات بسط سيادة ما في مختلف الجوانب حتى في المناطق المصنفة (أ) وليس (ب أو ج) حيث الصلاحيات أكثر تقليصاً!! وبالتالي لا يمكن لمثل هذه السلطة والاتفاقات التي ولدتها أن تخلق أفقا تحرريا أو تمويا، ولذا، إذا ما شئنا السير بهذا الإتجاه، لا بد هنا من تجاوز كل ما جاء به إتفاق أوسلو، والمراكمة على فك الإرتباط مع الإحتلال الصهيوني سياسيا واقتصاديا.

لا تزخر الاراضي الفلسطينية بالموارد الطبيعية، او بالقدرات الإنتاجية، فأغلب ناتجها المحلي هو من قطاع الخدمات ومن دعم «الدول المانحة»، حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي ٥٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي يليه قطاع النقل والتخزين بحوالي ١٧٪ ثم قطاع الصناعة بحوالي ١٤٪ والإنشاءات بحوالي ٨٪ فيما تساهم الزراعة بحوالي ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. أما مبلغ الدين الخارجي فهو ١،٦ مليار دولار، ٦٥٪ منه دين على الحكومة^٥، فيما شهد استثمار الفلسطينيين في الخارج نموا صاحبه انخفاض في استثمار الأجانب في فلسطين، بمعنى أن هناك فيض من رأس المال الفلسطيني يستثمر خارج الاقتصاد الفلسطيني!

يبلغ معدل الأجر اليومي للفلسطيني ١٠٧ شيكل بقيمة (٢١ دولار تقريبا)، فيما تبلغ نسبة البطالة حوالي ٢٧٪، وتشكل الرواتب والأجور النسبة الأكبر من نفقات الحكومة، فيما قلصت الحكومة عجز موازنتها بنسبة ٢٨٪ وهذا ناتج عن توسيع قاعدة الضريبة وتشديد الجباية.

في هذا الإطار الكولونيالي يتعرض الاقتصاد الفلسطيني لعملية تدمير منهجية، ليس فقط من خلال التحديدات على التجارة الخارجية واستغلال الموارد المحلية، بل أيضا من خلال تقليص مساحة الأرض التي يتحرك فيها هذا الإقتصاد عبر استمرار الاستيطان ومصادرة

٥ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الاقتصادية، رام الله، ٢٠١٦

الأرض والسيطرة على موارد المياه وغيرها من عوامل الإنتاج الرئيسية.

ورغم ذلك ينص القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد حر تحكمه علاقات السوق^{٤٦}، ودون أي تدخل من الحكومة في حركة السوق وفعالها، وعليه تقوم كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية على اساس هذا المبدأ.

هنا نرى ان السلطة التشريعية الممثلة بالمجلس التشريعي الفلسطيني قد سنت قوانين اقتصادية مختلفة تؤكد على هذا المبدأ، أهمها قانون الموازنة العامة، وقانون تشجيع الاستثمار، وقانون امتلاك الأجانب للعقارات في أراضي السلطة الفلسطينية، وقوانين الضرائب المختلفة، وقانون الزراعة وغيرها من القوانين التي تحكم النشاط الاقتصادي.

وبمراجعة هذه القوانين، نجد تشابها كبيرا بينها وبين القوانين الأردنية أو التونسية، أو حتى المصرية، ويكشف هذا التشابه عن التأثير العميق والأساسي لوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين، بحيث قامت الدول الأخرى بتعديل قوانينها للتلاؤم مع شروط ”المانحين“، مع الإبقاء على بعض الضوابط التي تمنع الانفجار الاجتماعي مثل (الرفع التدريجي للدعم، والخصخصة التدريجية لموارد القطاع العام الانتاجية، أو قطاعات الخدمات)، فيما لم تكن السلطة الفلسطينية بحاجة إلى ذلك حيث لا يوجد قطاع عام إنتاجي تملكه، بينما تمت من البداية خصخصة خدمات الاتصالات والطاقة وقطاع المياه، حيث أنها لم تكن منذ البداية تابعة للسلطة، إنما جرى نقل صلاحيات إدارتها من الاحتلال إلى السلطة التي لم تؤمّمها بل تعاقدت مع القطاع الخاص المحلي لإدارتها (أي خصخصتها).

وفي مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لا زالت السلطة الفلسطينية متخلفة عن دول البحث الأخرى، فحيث توجد هناك قوانين للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي فاعلة رغم تخلفها وعدم كفاءتها في تلك البلدان، إلا أنه لا توجد في أراضي السلطة الفلسطينية حتى الآن مثل هذه القوانين سوى قانون الضمان الاجتماعي الذي لم يطبق حتى الآن والذي تعتريه كثير من العيوب.

لم تعرف فلسطين معنى الاستدانة والمعونات المشروطة إلا في ظل قيام السلطة الفلسطينية على إثر اتفاق ”أوسلو“، وما تمخض عنه من اتفاقيات فرعية اقتصادية (بروتوكول باريس) وأمنية وغيرها من الاتفاقات، فقد ارتبطت عملية تنفيذ اتفاق باريس بتدفق مالي من ”المساعدات“ للفلسطينيين في الضفة والقطاع، حيث كانت مساعدات مشروطة باستمرار عملية ”أوسلو“ ولأجل تقويتها وتدعيمها، لم تشمل هذه المساعدات فقط السلطة الوليدة وجهازها فقط وإنما تعدت ذلك إلى دعم منظمات المجتمع المدني، وحتى القطاع الخاص.

٤٦ المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الاساسي المعدل لعام ٢٠٠٥.

وحتى الآن لا يمكن الحديث عن اقتصاد فلسطيني مستقل أو أنه يقع في إطار التبعية المعتادة، كالدول العربية المجاورة، إنما يمكن الحديث عن اقتصاد يخضع لشروط غير اقتصادية في سيرورته في إطار الاحتلال الكولونيالي المسيطر على المنافذ الخارجية والذي يتحكم حتى في السوق الداخلية، بما يضمن للاحتلال أرباحه الناتجة عن استهلاك عال لبضائعه في السوق الفلسطينية.

إن السوق الفلسطينية تخضع لشروط "أمنية" أكثر منها اقتصادية في مسار فعلها وهي بالتالي سوق غير حرة من الخارج فيما تعتمد اقتصادا حرا في الداخل على مستوى التبادل!! بينما تخضع قواه الانتاجية (البشرية والطبيعية) لعملية تدمير منهجية من الاحتلال سواء عبر الاستيطان ومصادرة الأرض أو السيطرة على الموارد الطبيعية وسياسات القتل والتشريد والإعتقال... أو حتى إعاقة المشاريع التنموية المختلفة...

وبالتالي لا يمكننا الحديث عن اقتصاد تديره دولة بل عن اقتصاد تتحكم فيه سلطة احتلال، وتدير ما يتاح منه سلطة محدودة الصلاحيات لا تستطيع أن تشكل قوة سيادية على كافة مواردها.

ورغم محاولات السلطة الفلسطينية وبتوجيهات من الدول المانحة وصندوق النقد الدولي الاستغناء عن المساعدات الخارجية في دعم الموازنة عبر تشجيع الجباية وتشجيع مبادرات القطاع الخاص، إلا أن السلطة في تقديرنا ستبقى معتمدة على هذه المساعدات ما لم تتوجه نحو، الفكك من بنية "أوسلو" سياسيا واقتصاديا بالجملة، وأن تتحوخيارا بديلا، من خلال تشجيع القطاعات المنتجة للقيمة المضافة في الزراعة والصناعة، وأن تناضل للسيطرة على الأرض والمياه والموارد الطبيعية، كذلك وكما ذكر كثير من الباحثين، فإنه يراد لأراضي السلطة الفلسطينية أن تبقى تحت رحمة المساعدات الخارجية إضافة للسياسات الاحتلالية، وغياب التوجه الإنتاجي للحكومة.

حول دعم السلع في فلسطين المحتلة

لم تعرف فلسطين المحتلة أيضاً عملية دعم للسلع سواء في ظل الاحتلال أو في ظل السلطة الفلسطينية، لكن موازنة السلطة منذ البداية كانت مكفولة بالدعم الخارجي المقدم على شكل «هبات» من الدول «المانحة»، والتي حددت حصص المشاركة فيها لكل دولة من الدول، إضافة إلى مساعدات تأتي من دول عربية ومنظمات دولية، فقد «التزمت الدول المانحة منذ مؤتمر المانحين في مطلع أكتوبر ٩٣ بالمساعدة في جعل السلام حقيقة ملموسة، وترجمته في المساعدة وإعادة الأعمار، والإسهام في خلق فرص عمل، والبناء المؤسسي الفلسطيني، وبالفعل فقد وصل

الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية إلى مليار وحتى مليار ونصف المليمار دولار سنوياً^٧، ومن ناحية مجتمعية يعتقد خليل نخلة أن "إقامة "سلطة أوصلو" التي ترفد بالمساعدات ليست سوى محاولة لإعادة هندسة المجتمع الفلسطيني بما يشمل تغيير القيم الثقافية ومفهوم الاقتصاد بالاستناد إلى الاستهلاك وليس الإنتاج. كما يشير إلى طغيان وتحكم وكالات التمويل العابرة للحدود القومية" مثل البنك الدولي والوكالة الأميركية للتنمية (Usaid) وغيرها التي تعمل بقوة في الأراضي المحتلة وتتحكم بكل جوانب الحياة الفلسطينية من الطعام إلى المواقف السياسية. ولا يبرئ نخلة المساعدات العربية أيضاً من محاولة فرض الأجندات السياسية على الفلسطينيين، معتبراً أن كل الأموال التي تصل فلسطين بالمثل هي ذات أبعاد وغايات سياسية بالدرجة الأولى.^٨

في كتابه "فلسطين المحدودة" يرى توفيق حداد أن رؤية المانحين الظاهرة هي أن "اليد الخفية للسوق ستؤدي بالفلسطينيين والإسرائيليين إلى السلام، بدعم مالي وسياسي من المجتمع الدولي وبترتيبات مناسبة"^٩. على هذا الأساس صيغت برامج تمويل السلام، وظهرت مصطلحات مثل بناء السلام وبناء الدولة، لتتحول فلسطين من قضية تحرر وطني من الشرط الاستعماري القائم إلى مشروع استثماري مربح لكل المشاركين من المانحين والدول الغربية لتخلق معايير جديدة تعادل موضوعياً المساهمة في شركة محدودة تضم مستثمرين محليين ودوليين وإقليميين^{١٠}.

ويرى حداد أن الحكم الذاتي الذي نشأ عن أوصلوا عام ١٩٩٤ قد صُمم مسبقاً ليفشل من البداية عبر زيادة تدفق التمويل لأراضي السلطة الفلسطينية ثم وقف ذلك تدريجياً لتصل السلطة إلى مأزق تبرر من خلاله لجوئها لحلول لا توفر الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني. وأن التمويل الخارجي لفلسطين قد تجاهل الاستيطان وتوسعه في الأرض الفلسطينية، ما أدى إلى فشل كل التجربة التمويلية كما بين البنك الدولي الذي رعى كل التجربة.

لقد تجاهل التمويل الدولي الشرط الاستعماري وتعامل معه بقدر ما يمكن العمل في ظلالة وبالتالي فقد سحب نمودجه العام حول قيادة القطاع الخاص للتنمية وتحرير التجارة على الحالة الفلسطينية رغم وجود كثير من التحديدات على هذه التجارة وضعها اتفاق باريس،

٤٧ هديل قزاز، فيضان التمويل...سدود التنسيق...وفرض الغرق في دوامة الفساد الحالة الفلسطينية نموذجاً، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لمكافحة الفساد، عمان ٢٠٠٦

٤٨ خليل نخلة، فلسطين وطن للبيع، رام الله، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٠

٤٩ 'Toufic Haddad, Palestine Ltd: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory

لقد كان شرط المانحين هو عدم الإنسحاب للداخل بل الإندماج في السوق العالمية ، ورغم ذلك لم يكن الاحتلال هو العامل الوحيد الذي أفضل التجربة، بل أن طبيعة النخبة السياسية والاقتصادية التي تماهت مع اشتراطات المانح قد أسهمت إلى درجة كبيرة في هذا الفشل^{٥١}.

إن أي تحليل للواقع الفلسطيني خاليا من الشرط الاستعماري، لن يكون سوى بناء على افتراضات مسبقة تنال في هذا الواقع وبالتالي، فإن وضع فلسطين في إطار المقارنة مع مصر أو الأردن أو تونس، فيه مغالطة تاريخية كبرى، بفعل تعييب العامل الحاسم وهو الشرط الاستعماري وسياسات الاحتلال في وضع حدود على السوق التي يفترض ضمن النموذج الموحد أن تكون حرة، مع أن الواقع يخالف ذلك.

لقد نشط التمويل الدولي في فلسطين التي لم يكن فيها قطاع أعمال عام، ولم تكن هناك سوى سياسات الاحتلال، التي تم إعادة توليفها في اتفاق باريس، وبالتالي فإن الاقتصاد الفلسطيني لم يكن بحاجة لتلبية الشرط الأول بالخصخصة، وقد قبلت النخبة السياسية مبدأ اقتصاد السوق الحرة رغم أنها لا تسيطر على معابرها، حيث تولد التناقض بين سوق حرة داخليا، لكن غلافها الخارجي يتم التحكم به من قوة الاحتلال، هذا عدا عن تحكم الاحتلال في الموارد الداخلية كالمياه وغيرها من الموارد وسعيه لنهب أكبر مساحة من الأرض وقتل وتشريد واعتقال الفلسطيني، هذا التناقض، لم يجد له حلا في المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، لقد أدرك البنك الدولي ذلك متأخرا، فبعد انهماكه في التحضير لتنفيذ خطة سلام فياض حول إعداد المؤسسات بما يؤهلها لإدارة دولة، تبين، أن ذلك لا يكفي، حيث لا يوجد اقتصاد لهذه الدولة!!

هل كان البنك الدولي بكل خبرائه لا يدرك ذلك حقا؟! يرى خليل نخلة أن في ذلك تضليلا كبيرا، وهو يرى أن كل التمويل الدولي جرى على قاعدة بيع فلسطين، و خليل نخلة باحث عمل طويلا لدى هذه المؤسسات الدولية.

كما يرى رجا خالدي أن كل الفعل الاقتصادي الذي يجري في أراضي السلطة الفلسطينية هو فعل لا تموي اذ لا يتم فيه استغلال الموارد المحلية، بينما يطغى قطاع الخدمات بشكل شبه كلي على الاقتصاد الفلسطيني، وأن التمويل الدولي لم يحدث أية تنمية في فلسطين^{٥٢}.

لقد بين فضل النقيب خطر كل السياسات الاقتصادية الفلسطينية التي قامت على الخضوع لمنطق النيوليبرالية الاقتصادية في ظل الشرط الاستعماري والتخلي عن رؤية بناء الاقتصاد الوطني بما يلائم الضرورات التحررية^{٥٣}.

ibid ٥١

٥٢ رجا خالدي، المسار اللاتموي في فلسطين، السفير، ٢٠١٧/٢/١٣

٥٣ فضل النقيب، اي تنمية نريد لفلسطين، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠١٥

هذا النقد للسياسات الاقتصادية، لم يواجهه سوى تبريرات اجرائية تقنية من قبل القائمين على رسم السياسات الاقتصادية أو المؤيدين لها، والذين يتعاملون مع الشرط الاستعماري كقدر مسلم به ويقبلون العمل في إطاره المفروض.

ما يمنع انفجار الاوضاع الداخلية الفلسطينية في تقديرنا هو وجود الاحتلال، رغم انه يمكن القول أن الانقسام الذي حصل بعد ١٤ حزيران عام ٢٠٠٧ لم يكن سوى الثمرة المرة للاعتماد على المساعدات الخارجية المشروطة، فحين أوقفت المساعدات بسبب سيطرة حماس على الحكومة بعد انتخابات تشريعية اوصلتها للحصول على الأغلبية، توقفت المساعدات الدولية وانتقل الفلسطينيون إلى مرحلة «انابوليس» والتي تعهدت برخاء الضفة مقابل فتر غزة، وجلبت النيوليبرالية بأقصى حضور لها إلى اقتصاد يعاني من تحديات خارجية على سوقه، فلا حصلت تنمية في الضفة ولا ماتت غزة واذعنت للشرط الاستعماري.

هذا الأمر يبين أن الانفجار الاجتماعي في أراضي السلطة الفلسطينية والذي كان متوقعا نتيجة الفساد قد تم التعبير عنه عبر صندوق الاقتراع بانتخاب قوة مؤهلة لأن تصبح بديلا للسلطة القائمة، لكن تداعيات ذلك أدت إلى الإنقسام.

هنا تكمن الخصوصية الفلسطينية وهي في تطبيق شروط موحدة للمانحين على مجتمع تحت الاحتلال، هذا يجعل من المقارنة مع دول عربية أخرى سير في حقل من الشوك، كما أنه لا يوجد مثال آخر يشبه الحالة الفلسطينية، سوى جنوب افريقيا إلى حد ما، والتي حددت شروطها مسبقا لتلقي المساعدات الدولية.

الموازنة مؤشر على غياب الدعم

بتحليل موازنة السلطة الفلسطينية لسنوات متعاقبة، لا نجد أي بند من بنودها يشير إلى دعم للسلع أو المنتجات أو أشكال دعم للمجتمع، حيث نجد أن الحصيلة الأساسية للنفقات هي رواتب وأجور للموظفين العاملين في القطاع الحكومي، والتي تبلغ حوالي ٦٦٪ من إجمالي الإيرادات، وحوالي نصف النفقات وصا في الإقراض^٤، فيما ظهر وحسب تحليل معهد ماس نوع من الدعم الطارئ لمناطق مهددة مثل المناطق (ج)، والقدس، غير أن هذا الدعم لا يشكل قانونا، أو بندا دائما في قانون الموازنة.

في موازنتها لعام ٢٠١٧ تتوقع الحكومة الفلسطينية نسبة نمو قدرها ٢,٥٪ من خلال زيادة الإيرادات الناتجة عن تحصيل المستحقات من الإحتلال الإسرائيلي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وعدم التوظيف في القطاع الحكومي وإنهاء دعم الكهرباء، فيما تتوقع خفضا للعجز

في الموازنة العامة ليصل إلى حوالي ٥٠٠ مليون دولار.

ومن الملاحظ أن كل فلسفة الموازنة تقوم على التعامل المالي أكثر من التأسيس على سياسة اقتصادية تمومية جديدة، كما أن النفقات التطويرية لا زالت تأكلها نفقات تتعلق بالوضع الإداري الحكومي وليس في توفير بنية تحتية لتسهيل عملية الاستثمار.

ورغم ذلك لا زالت الحكومة مثقلة بالتزامات الدين الداخلي للقطاع الخاص، والذي يستهلك جزءا كبيرا من النفقات حيث تسعى الحكومة للخلاص من هذا الدين.

ويشير التحليل إلى أن الاتجاه العام للموازنات منذ عام ٢٠١٤ هو تقليص النفقات وزيادة الإيرادات، هذا يعني أن الحكومة لا تتجه نحو الإنفاق، بقدر ما تتجه نحو سد العجز وتقليص الاعتماد على المصادر الخارجية لدعم الموازنة، ويحذر معهد ماس في تحليلاته المتعاقبة لموازنات ٢٠١٤-٢٠١٧، من الركود الاقتصادي وزيادة البطالة واتساع فجوة الفقر نتيجة خفض الإنفاق الحكومي، كما يبين أن الزيادة في الموازنة تستهلك في ارتفاع تكلفة فاتورة الرواتب دون وجود أي تقدم جدي في الاستثمار الإنتاجي.

البنك الدولي والاقتصاد الفلسطيني؛

يركز البنك الدولي وصندوق النقد في توصياته للاقتصاد الفلسطيني على تنشيط القطاع الخاص ودعمه باعتبار المحرك الأساس للتنمية، ويوصي بشكل أساس بتقليص الإنفاق الحكومي لأجل سد العجز في الموازنة، بينما يرى أن مكافحة الفقر تتطلب زيادة المساعدات الاجتماعية الخيرية، وتنشيط الريادة فيما يرى «ن غياب السلام والمصالحة على المستوى السياسي أدى إلى خلق وضع اقتصادي غير مستدام في الضفة الغربية وغزة. ورغم أن مساعدات المانحين قد زادت من الخدمات التي تمولها الحكومة ورفعت النمو القائم على الاستهلاك خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢، فإن نموذج النمو هذا أثبت عدم قابليته للاستمرار. وفي السنوات الأخيرة، تراجع دعم المانحين على نحو كبير. ومن المعروف بدهاء أن المساعدات ليس بمقدورها باستمرار التعويض عن عدم كفاية الاستثمارات الخاصة، تلك التي يقيدها على كل حال ضعف ثقة المستثمرين بسبب العراقيل القائمة وعدم تحقيق تقدم سياسي كاف»^{٥٥}.

ومع إشارة الصندوق إلى ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع الفلسطيني إلا أنه يطالب الحكومة بوقف التعميمات في القطاع العام، مما يعني ارتفاع نسبة البطالة لاحقا، ويشير مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية تعليقا على بيان مندوبة البنك الدولي إلى لجنة الارتباط إلى أن «كافة التقارير السابقة التي أعطت "شهادات" جهوزية للمؤسسات والاقتصاد ما هي

٥٥ البنك الدولي الموقع الإلكتروني

إلا حير على ورق، وتعطى كرشوة سياسية من أجل استمرار البرنامج الحكومي الذي أثبت فشله مرارا وتكرارا، ويستمر تقرير صندوق النقد الدولي في التحديث عن نمو ٢٠١٠-٢٠١١ الذي بلغ ١٠-١١٪، والتي أثبتت الأحداث الاقتصادية اللاحقة أنها كانت مجرد "حقن" مالية ساهم في خلقها حجم المساعدات الكبيرة التي أعطيت للسلطة في تلك الفترة، وبمجرد انخفاض المساعدات فإن هذا النمو المزمع سرعان ما عاد بالانكماش. ويرى المرصد أن هذا النمو الذي تحدث عنه التقرير المتوقع لعام ٢٠١٢ سيبلغ ٥٪ وهو غير مرض للصندوق، سيتوزع بشكل غير عادل، ونظرة سريعة على حجم تضخم الأسعار، وانخفاض القيمة الشرائية لمعظم طبقة الموظفين يدرك أن النمو يستفيد منه بالأساس أصحاب الثروات الكبيرة.^{٥٦}

ويطالب الصندوق السلطة بالقيام بإصلاحات هيكلية حيوية، تضمنت "إصلاحات" إدارية وأمنية ومالية كبيرة جدا وافقت عليها حينها المؤسسات الدولية، وبل وتغنت بها، ويطالب الصندوق بمزيد من التقليل والتشف، وتحديد في مجال الأجور والتغطيات الصحية الحكومية، بما يضع المزيد من المواطنين الفلسطينيين الفقراء في خانة التهميش الاقتصادي والاجتماعي. وقيم المرصد تقرير صندوق النقد الدولي بأنه "يركز على التعامل مع الاقتصاد الفلسطيني كمشكلة إدارة موازنة وتقليل نفقات وأزمة تمويل، وتحصيل، ولكن الإيجابية الوحيدة في التقرير أنه يؤكد أن كافة شهادات "تقدير" المؤسسات الدولية ما هي إلا وصفة تخريب مستمرة، وأن المعتمدين على النماذج الاقتصادية لهذه المؤسسات لن يحصد إلا تدميرا لمقومات بناء اقتصاد وطني."^{٥٧}

من هنا نرى ان سياسة البنك وصندوق النقد الدولي في أراضى السلطة الفلسطينية، لا تناصر عمليات الدعم، وهي تفرض سياسات خصخصة، ودعم للقطاع الخاص باعتباره قائدا للتنمية، فيما رفض البنك الدولي إقرار قانون التأمينات الاجتماعية، ودفع باتجاه قانون للضمان الاجتماعي قائم على مبادئ نيوليبرالية تخفف العبء عن القطاع الخاص، وبما أن سياسة التمويل الخارجي للسلطة تركز إلى تقارير لجنة الارتباط التي تقع تحت تأثير صندوق النقد الدولي، فإن سياسات الدعم أو بناء نظام للحماية الاجتماعية لا يقع ضمن الأولويات المتاحة.

سياسة الدعم والحقوق الاقتصادية الاجتماعية في فلسطين المحتلة

شكلت سياسة الدعم للسلع في اقتصادات كثير من الدول العربية وبمختلف الأشكال عنوانا أساسيا في سياسات اقتصادية اجتماعية، اختلفت أهدافها فمن اعتبار دعم السلع جزءا من التخفيف على الفقراء والطبقة الوسطى في مصر ما قبل الانفتاح الاقتصادي والذي شكل محاولة لتضييق الفجوة بين الفقراء والاغنياء وحماية التريكم الرأسمالي الداخلي القائم

٥٦ مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

٥٧ نفس المصدر

على قيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني^{٥٨} في تلك الفترة، إلى سياسة سوق اجتماعية اعتمدها النظام البورقيبي في تونس وبهدف التخفيف على الفقراء أيضا، إلى سياسة الدعم التي اعتمدها الأردن فقير الموارد والمعتمد أساسا منذ نشوء الدولة الأردنية على المساعدات الخارجية، حيث شكل دعم السلع وخاصة المحروقات والأعلاف ومواد تموينية أخرى، محاولة لاسترضاء البنية السياسية القائمة على بعد عشائري في الغالب هذا من جهة ومن جهة أخرى إلى خلق آلية توزيع للموارد بحيث لا يتعرض الأردن لاضطرابات داخلية أساسها اقتصادي اجتماعي^{٥٩} هذا إضافة إلى كسب الولاءات السياسية خاصة في المجتمع الشرق أردني وقبل أن يتم احتلال الضفة الغربية التي كانت تشكل جزءا من المملكة قبل عام ١٩٦٧.

وبغض النظر عما سبقناه سابقا في تحليل دواعي وتأثيرات الدعم للسلع في هذه البلدان فإن الاتجاه السائد اليوم هو عملية رفع الدعم عن السلع سواء كلياً أو جزئياً وبناء على وصفات واشتراطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لأجل تقديم القروض والمساعدات لهذه الدول. فقد أدت سياسات رفع الدعم جزئياً أو كلياً عن السلع وخاصة المحروقات والمواد التموينية الرئيسية إلى هبات واضطرابات اجتماعية كما حصل في هبة معان عام ١٩٨٩ في الأردن وهبة قفصة عام ١٩٨٤ وما بعدها في تونس، وقبلهما هبة ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٩ في مصر، عدا عن عديد الاضرابات في قطاعات مختلفة في هذه البلدان.

لقد ارتبط رفع الدعم عن السلع بسياسات خصخصة، لمشاريع القطاع العام الانتاجية في هذه البلدان، إضافة إلى التوجه إلى خصخصة قطاعات خدمية أخرى كانت الحكومة تقوم بدور أساسي فيها كالنقل والمواصلات وغيرها، هذه الخصخصة افترضت أيضا إطلاق حرية السوق من جهة ورفع الدعم عن السلع التي ينتجها المستثمرون الجدد^{٦٠}.

هنا لا يمكن الحديث عن دعم السلع كحل وحيد لتمكين الفقراء من الوصول إليها بسهولة، وقد كشفت الأبحاث أن المستفيد الأكبر من الدعم هم كبار الرأسماليين إضافة إلى الشرائح الأعلى من أصحاب الدخل، نظرا لأن استهلاكهم من هذه السلع أعلى مما يستهلكه محدودو الدخل والفقراء^{٦١}، لكن ذلك لا يعني ترك الفقراء فريسة لفوضى السوق والأسعار وتعميمها، حيث يشكل ذلك مزيدا من الحرمان، ولا يكون الحل بتجريع عملية رفع الدعم للفقراء تدريجيا، بل أن الأمر يتعلق باعادة توزيع الموارد وتغيير آليات هذا التوزيع بما يولد دخولا يستطيع الفقراء

٥٨ أحمد السيد النجار، انهيار الاقتصاد في عصر مبارك، القاهرة، ميريت، ٢٠٠٥

٥٩ طريفة الفايز، The Impact of Foreign Aid on Jordanian Economic Development and Policy-Making

٢٠١٠-٢٠٠٠

٦٠ جورج قرم، مصدر سبق ذكره

٦١ أميرة احمد، سياسات الدعم واثرها على الاداء الاقتصادي، القاهرة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٢

فيها توفير هذه السلع دون أن تشكل عبئاً على المصروف الشهري لأسرهم من جهة، ومن جهة أخرى ان يترافق ذلك مع شبكة حماية اجتماعية تمنع تدهور الطبقات المحرومة والمهمشة أكثر، وهو ما لا تهتم به وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسياسات النيوليبرالية التي تعادي الحمائية بكل الأشكال، وتنادي دوماً بإطلاق العنان لقوانين السوق^{٦٢}.

هنا نحن أمام دول يمكن القول أنها حققت استقلالاً سياسياً شكلياً يمكنها إلى حد ما من التحكم في المصادر والموارد المحلية وإدارتها، بطريقة أو بأخرى على المستوى الذاتي، فيما الموضوعي الناشئ عن تفاوت التطور وعن التبادل اللامتكافئ لا زال يحكم قرارها بقوة الأمر الذي يجعلها تلهث نحو الفكك من أسر التخلف والتبعية، عبر سياسات تحديثية تنتمي إلى نفس المدرسة التي أنتجت هذا التخلف وهي المدرسة التحديثية الليبرالية التي بررت حتى الاستعمار.

أما نحن في فلسطين فإن الاسئلة الأبرز الذي تقف شاخصة أمام هذه الحالة هي: هل ما ينطبق على الحالات السابقة ينطبق أيضاً على فلسطين؟ وهل عرفت فلسطين سياسات دعم تشبه التي عرفتتها هذه الدول في الماضي؟ وما هي أهم سياسات الدعم ان وجدت وأشكالها؟ وهل يشكل الدعم حلاً للواقع الاقتصادي المتردي في فلسطين؟ وإذا لم يكن دعم السلع حلاً، فما هي الحلول التي يجب تبنيها للوصول إلى حالة يمكن فيها الاستغناء عن سياسة الدعم وعدم التورط فيها ما دامت الطبقات الأغنى هي المستفيد الأكبر من ذلك؟

ما هي أشكال الدعم التي عرفتتها أراضي السلطة الفلسطينية؟

تجزم المقابلة التي أجراها الباحث مع وزارة الاقتصاد الفلسطينية، إلى أنه لا يوجد هناك أي دعم لأية سلعة في السوق، سواء تعلق ذلك بالمحروقات أو السلع التموينية أو غيرها، وأن أسعار السلع في السوق غير محددة مع وجود رقابة غير مباشرة على الأسعار في بعض الأحيان وخاصة في مجال السلع التموينية، وأن الوزارة تقدم أسعاراً استرشادية حول بعض السلع التموينية الأساسية في السوق كالخبز وبعض السلع التموينية لكنها لا تفرض سعراً معيناً، كما أنها لا تتمتع بقانون يعاقب على الرفع الفاحش للأسعار^{٦٣}، هذا يشير إلى غياب الدعم عن السلع، حيث أنه وعبر التاريخ الفلسطيني لم تشهد فلسطين أي قرار أو قانون بدعم سلع معينة سواء كان ذلك في عهد الانتداب أم في ظل الحكمين الأردني والمصري أم في ظل الاحتلال^{٦٤}.

٦٢ طريفة الفايز، *The Principle of Conditionality as applied by the IMF and the World Bank*، ٢٠١٧

٦٣ مقابلة مع وزارة الاقتصاد الفلسطينية، تموز ٢٠١٧

٦٤ ربما استفاد قطاع غزة من الدعم المصري للسلع في الفترة ما بين ١٩٥٢-١٩٦٧، وهي استفادة ناتجة عن اعتماد القطاع على السلع المصرية. في حين يمكن القول ان بعض القطاعات خاصة تربية المواشي في الضفة تم دعم اعلاها في فترات معينة من الحكم الأردني وفي سنين الجفاف.

غير أن ذلك، لا يعني غياب أشكال غير مباشرة من الدعم، ليس للسلع وإنما للفئات الفقيرة ومن أفقر الفقراء الذين لا يحققون دخلا يكفي لاستمرار حياتهم كبشر، هذا الشكل من الدعم ارتبط بمؤسسات المجتمع المدني التي كانت قائمة كالجمعيات الخيرية، أو حتى بعض الوكالات الأجنبية التي كانت تقدم دعماً إما عينياً أو نقدياً للفئات المهمشة^{٦٥}.

كذلك تخصص الحكومة جزء من موازنتها لدعم الأسر الفقيرة بمقدار ٥٢٠ مليون شيكل كما ورد في موازنة عام ٢٠١٧، عدا عن كلفة التحويلات للخارج والتي حسب تقارير وزارة الصحة تشكل حوالي ثلث موازنة الوزارة.

منظمة التحرير الفلسطينية كداعم:

بعد الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤، زاد تأثيرها في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع وخصوصاً بعد نجاح مؤيديها في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، الأمر الذي دفع بها نحو توفير دعم للاراضي المحتلة لتأكيد وتقوية تأثيرها في مختلف أوساط الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وقد جرى هنا تنافس بين الأردن ومنظمة التحرير على دعم الاراضي الفلسطينية المحتلة، حتى تم التوافق عام ١٩٧٩ وبعد اتفاقية كامب ديفيد واصدار مؤتمر القمة العربي في بغداد قراراً بدعم الأراضي المحتلة على تشكيل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، والتي عملت على تقديم الدعم للاراضي الفلسطينية المحتلة عبر مؤسسات التعليم العالي والجمعيات الخيرية والتعاونية والبلديات، أهم أشكال الدعم كانت دعم التعليم العالي ودعم الإسكان والبلديات، وقد شكل هذا الدعم عنصراً مهماً في تطوير الجامعات وتخفيف العبء عن الطلبة حيث كانت رسوم الجامعات رمزية، كما استفاد من الدعم جمعيات إسكان بنت ضواحي اسكانية على اطراف المدن^{٦٦}.

وخلال الإنتفاضة الأولى شكل دعم منظمة التحرير الفلسطينية لكثير من الأنشطة الاجتماعية التي رافقت العمل الإنتقاضي المباشر عنصراً هاماً في إدامة الإنتفاضة، عدا عن أشكال دعم أخرى لجمعيات ولجان العمل الطوعي في مجال الزراعة والصحة وغيرها.

هذا الشكل من الدعم والذي دام لفترة غير قصيرة حتى قيام السلطة الفلسطينية بعد اوسلو، أو قبله بقليل بنى ثقافة جديدة حول الدعم تعتمد على اعتبار أن هذا الدعم منة وليس حقا، كما أن هذا الدعم لم ترافقه أنظمة أو أعراف تنظمه وفق أصول تضمن العدالة

٦٥ في ظل الاحتلال وقبله نشأت جمعيات خيرية في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة كانت تقدم اما مساعدات عينية للأسر الفقيرة او مساعدات نقدية، كما نشأت بعض المنظمات الأجنبية مثل المانويات وانير في دعم المزارعين سواء في استصلاح الارض او توفير البذور والاشتال وغيرها من وسائل الانتاج الزراعي، عدا عن فتح مشاغل للخياطة وللتنجيد على بعض المهن في الجمعيات الخيرية.

٦٦ جيفري اورونسون، الضفة الغربية وسياسة الامر الواقع، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧.

والنزاهة، وبالتالي لم يرسخ كمؤسسة معبرة عن حقوق اقتصادية اجتماعية للمواطنين وذلك بسبب اعتبار الدعم عملية كسب للموالين من جهة ولأن المؤسسة كانت شبه مستحيلة في ظل ملاحقة الاحتلال لهذا الدعم.

الدعم بعد قيام السلطة الفلسطينية:

بقيام السلطة الفلسطينية باتت منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية لها، ولم تعد تدير الأمور اليومية بشكل مباشر، لا بل أنه جرى تمديد صلاحيات السلطة على حساب المنظمة التي تراجعت إلى الخلف لصالح بنى ومؤسسات السلطة المختلفة، وباتت المنظمة تعتمد في تمويلها على ما يصل إلى السلطة من ريع، الأمر الذي دفعها إلى التخلي أو أنها بحكم الواقع الجديد تخلت عن سياسات الدعم التي مارستها في السابق، وباتت السلطة هي الأكثر تحكما بالموارد رغم أن رئيس السلطة قد جمع بين رئاستها ورئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة، الأمر الذي أوجد تداخلا حتى عام ٢٠٠٤ بين ما يصرف من الرئاسة، حيث لم تدرج موازنة رئاسة اللجنة التنفيذية آنذاك ضمن موازنة السلطة، كما لم يتم الافصاح عن موازنة رئاسة السلطة الفلسطينية.

وبترجع دور المنظمة التمويلي باتت السلطة هي المتحكم الرئيس بتوزيع الموارد، وضمن شروط الدول المانحة والتي حاولت أكثر من مرة ضبط سوء التصرف المالي للسلطة كما أشار تقرير "روكار"، حول تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية^{٦٧}.

لم يصدر قانون الموازنة العامة إلا اواخر عام ٢٠٠٤، كمنظم لإجراءات إعداد الموازنة، حيث تم في السنوات السابقة تقديم موازنات دون قانون عام لإعدادهن وتم أيضا خلال تلك الفترة اعتماد الصرف شهريا وفق الموازنات السابقة.

في ظل هذه البيئة وانسحاب الدور التمويلي للمنظمة، سحقت الفرصة للسلطة للتخلي عن التزامات كثيرة منها الدعم المقدم للمؤسسات أو لقضايا التعليم والإسكان، وغيره من أشكال الدعم للزراعة والصناعة التي كانت منوطة بدائرة شؤون الأرض المحتلة بعد انفكاك اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة عام ١٩٨٧، وبعد فك الارتباط الأردني بالضفة.

هنا تغير المانحون للفلسطينيين وجرى تأطير الدعم الخارجي عبر إطار الدول المانحة وفي ظل سياسة تمويل السلام، حيث تم التركيز على بناء مؤسسات السلطة، ودعم مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية أو ذات التوجه القائم على التقفيف المدني والحقوق المدنية والسياسية ونشر الديمقراطية، فيما أغفلت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وترسخت في هذه الأجواء

٦٧ هنري سيغمان، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، رام الله الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ١٩٩٨

سياسة نيوليبرالية، قائمة على التخلي عن دعم الفقراء أو دعم قطاعات كانت تدعمها المنظمة مثل التعليم والإسكان والزراعة وغيرها، واقتصر الأمر على وسائل الدعم الخيري عبر وزارة الشؤون الاجتماعية، ولم تقدم الحكومات المتعاقبة أية رؤية أو فلسفة تنموية شاملة وبعيدة المدى، وكل ما قدمته من خطط لم تعدو كونها مشاريع معدة لأجل اجتذاب التمويل من الدول المانحة.

خلال هذه الفترة جرى توظيف أعداد كبيرة في الجهاز البيروقراطي الحكومي سواء كان ذلك في الأجهزة المدنية أم الأمنية، حيث عانت هذه الأجهزة ولا تزال تعاني من التضخم والبطالة المقنعة^{٦٨}، حيث يمكن إعتبار الفائض في القوى البشرية عن حاجة الجهاز الحكومي عملية دعم غير مباشرة، هدفت إلى تعزيز نفوذ السلطة من جهة، وإرضاء الكادرات سواء العائدة أو من كانت في الأرض المحتلة وضمان ولائها للكيان الجديد.

عدا عن ذلك يمكن اعتبار المساعدات الفردية للعلاج في الخارج أو تلك التي اعتبرت (مكرمات رئاسية!!) للأفراد، شكلاً غير مباشر من أشكال الدعم. لكن كل الأشكال السابقة لم يحكمها نظام أو إطار قانوني ينظمها كحقوق قائمة على مبدأ تساوي الفرص، والأحقية الاجتماعية، بل ظلت هذه الأشكال من الدعم إلى جانب العمل الخيري أشكالاً أولية تتم عن عدم نية السلطة الجديدة بممارسة دور في الحماية الاجتماعية للمواطنين.

هنا تبقى السلطة الفلسطينية متخلفة عن الدول السابقة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها بقوانين ولوائح رغم الخلل الذي يعتري أيضا هذه الأنظمة القائمة في البلدان السابقة الذكر.

تتوفر لدى الحالة الفلسطينية ميزتان الأولى إيجابية، وهي أنها ليست بحاجة لاجراءات رفع الدعم عن السلع، الامر الذي يعني أن موازنتها لن تتأثر بعمليات رفع للدعم. والثانية سلبية، وهي غياب أية شبكة للحماية الاجتماعية، أو قوانين ترعى الفقراء، وبهذا فان الوضع الفلسطيني هو حالة نيوليبرالية صافية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار سيطرة القطاع الخاص التامة على كل من سوق الانتاج والخدمات في أن معا وغياب أي قطاع عام حكومي، سوى مؤسسات الحكم.

إن صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي يشكل صندوقا سياديا للسلطة بات الآن يتبع منظمة التحرير الفلسطينية وله مجلس إدارته المستقل، والمشكل في أغلبه من القطاع الخاص، هذا الصندوق يدير موارده بشكل استثماري دون خطة تنموية بقدر ما يستند إلى المشاركة في مشاريع مختلفة، في الزراعة الموجهة للتصدير وفي القطاع الصحي الخاص وقطاع الطاقة

٦٨ هنري سيغمان، مصدر سبق ذكره

وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي سبقه إليها القطاع الخاص وبات يسعى للمشاركة معه^{٦٩}.

لكننا ومن خلال مراجعة أصول تأسيس الصندوق نجد أنه شكل عملية تحويل للاحتكارات التقليدية إلى احتكارات تتشارك فيها السلطة مع القطاع الخاص، فبعد قيام السلطة ألت قطاعات الاتصال والكهرباء وتوزيع المياه إلى السلطة، كمؤسسات احتكارية تابعة للحكومة، كما انشأت السلطة احتكاراتها الحكومية الجديدة مثل شركة الخدمات التجارية التي هيمنت على سوق الاستيراد وشركة البحر والتي ضغطت المجلس التشريعي الأول نحو حلها، وجاء تقرير ميشيل روكار عام ١٩٩٨ ليؤكد على أن جزءاً من الإصلاح الاقتصادي يتعلق بإنهاء الاحتكار، الأمر الذي أدى إلى نقل الاحتكار من الحكومة التي كانت تديره بشكل تقليدي إلى القطاع الخاص أو إلى الشراكة مع القطاع الخاص، لقد رفع ائتلاف النزاهة والمسائلة صوته مطالبا باعادة صياغة اتفاقية الحكومة مع مجموعة الاتصالات وضرورة نشر بنود الاتفاقية، حيث لم تقم الحكومة بذلك.

إن الناظر إلى القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات وغيره يرى أن المتحكم في هذا القطاع شركات محددة، الأمر الذي يعني، أن السوق الفلسطيني بات متحكم به على أيدي قلة من الشركات والمصارف، فقد توالى خلال السنوات الماضية عمليات تصفية ودمج بنوك صغيرة في البنوك الكبرى، كما جرى ومن خلال وزارة الاقتصاد عملية ترسيم للتوكيلات التجارية للبضائع الامر الذي يعني أننا الآن أمام عملية احتكار تؤدي إلى التحكم بالسعر وتؤثر على دخول المواطنين وخياراتهم.

ومما سبق نستنتج:

« إن كل سياسات الدعم التي سبقت قيام السلطة الفلسطينية كانت من منظمة التحرير وبطريقة غير منظمة أو مباشرة.

« هذا الدعم انتهى بقيام السلطة الفلسطينية الملتزمة باقتصاد السوق والتي لا تقرض تحديدات على السوق.

« إن السوق الفلسطيني نفسه يخضع لتحديدات ناتجة عن اتفاقات سياسية، جعلت من القرار الحكومي غير مستقل تجاه تبني سياسات تلبى الحقوق الاقتصادية الاجتماعية.

« إن هناك ارتباط بين غياب الدعم للسلع، والعبء الاقتصادي على الأسر نتيجة تدني معدل الأجور في ظل أسعار مرتفعة.

٦٩ انظر التقرير السنوي لصندوق الاستثمار الفلسطيني لعام ٢٠١٦

« إن الإعانات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية لا تشكل حماية اجتماعية مستدامة حتى لأفقر الفقراء.

« إن التزام وتوقيع السلطة الفلسطينية على كافة المواثيق والاتفاقات الدولية يقتضي منها تحمل مسؤولية الإيفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الفلسطيني.

« ليس بالضرورة أن يكون هناك دعم للسلع، بل هناك ضرورة لتعديل موازنة السلطة باتجاه التحول نحو تشجيع الاستثمار الإنتاجي من جهة ورفع الحد الأدنى للأجور، وبناء شبكة أمان اجتماعي ملائمة.

« إن ذلك كله يقتضي حواراً جاداً حول السياسات الاجتماعية الاقتصادية للسلطة وهو ما يسعى هذا الفصل لإثارته على المستوى المحلي الوطني.

الفصل الرابع

هل تحققت شعارات "الثورات"؟

حين اندلعت الثورة في تونس كان المفجر الأساس فيها الوضع الاقتصادي الاجتماعي الصعب الذي وصل إلى بطالة عالية دفعت شابا متعطلا لإحراق نفسه، وحين تجمع الشباب المصري في ميدان التحرير رفع شعار «عيش، حرية، عدالة اجتماعية»، بمعنى أنه قدم الحقوق الاقتصادية على الحقوق المدنية والسياسية، وامتدت شعارات الثورتين إلى ضرورة محاكمة الفاسدين عبر العدالة الانتقالية، كما برزت بقوة التنظيرات التي تدفع نحو إعادة هيكلة الاقتصاد بما يؤمن العدل الاجتماعي في البلاد، لقد عجت برامج المرشحين للانتخابات في تونس بالشعارات والخطط التي تضع التصحيح الاقتصادي كأولوية، وبما يضمن تحقيق تنمية عادلة، قادرة على حل المشاكل التي يواجهها المجتمع في هذين القطرين، فهل كانت مجريات ما بعد سقوط رموز نظامي بن علي ومبارك تسيير باتجاه تحقيق شعارات الشباب الناثر؟

هنا يمكن تفكيك الحالة إلى بعدين الأول سياسي، والثاني اقتصادي اجتماعي، في البعد السياسي، اخفقت الثورتين في استكمال المهمة القائمة على تفكيك جهاز الدولة القائم، حيث اكتفت بسقوط رموز النظام دون أن تنادي بالاستمرار نحو تحقيق الشعار الاقتصادي الاجتماعي، بل غرقت الثورتان في عملية سياسية محورها التحول الديمقراطي والدستوري غير المرتبط بالعدالة الاجتماعية، وبهذا استعادت قوى الدولة العميقة أنفاسها وأعدت ترتيب صفوفها، لتتجهج مرة أخرى من خلال الانخراط في اللعبة السياسية التي لم تحظر على ركائز النظام السابق المشاركة فيها، فكثير منهم أعادوا صياغة مواقعهم ونقلوا بنادقهم إلى الكنف الأخرى ليستمروا في المشاركة السياسية، وقد نجحوا.

في البعد الاقتصادي الاجتماعي لم تتم محاكمات جديّة للفاسدين وناهي المال العام في البلدين، لا بل إن الحكومات الوليدة بعد الثورة أثرت إجراء مصالحتات مع هؤلاء الفاسدين على قاعدة رد جزء من الأموال التي نهبوها، وكانت هناك كثير من المحاكم التي برأت اغلب الفاسدين في البلدين، لا بل أن كثيرا ممن هربوا إلى الخارج عادوا إلى البلاد، وبعضهم يمارس النشاط السياسي بشكل واضح. هذا من جهة ومن جهة أخرى لم يطرأ أي تغيير على النظام الاقتصادي القائم ولا جرت هناك تشريعات جديّة لتغيير جوهر التوجهات الاقتصادية للنظامين السابقين، لا بل أن «الثورتين» وقعتا في أزمة اقتصادية اضطرتهما للاذعان لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واقترضت منهما!!

على الصعيد الاجتماعي، لم تتحسن أوضاع الناس بعد «الثورتين» لا بل إن الحراكات النقابية شكلت عناوين بارزة بعد الثورة سواء في مصر ام في تونس، فيما وقع البلدين في حالة تراجع للنمو حتى بعد كل المساعدات من الدول الخليجية ودول أخرى!!

هل أدرك الداعمون لحكومات ما بعد «الثورات» أن لا خطر على استمرار مصالحهما بعد الثورة، وأن ذلك يستدعي الاستمرار بنفس النهج؟ ربما بدا ذلك واضحا في إغراق تونس ومصر بالمال الخليجي وسرعة موافقة البنك الدولي على القروض المطلوبة.

في المقام الآخر، يمكن القول أن تشرذم قوى الثورة وعدم اتفاقها على برنامج اقتصادي اجتماعي هو الذي زج بها إلى الاكتفاء باللعبة الديمقراطية السياسية على أهميتها، فلم يكن للثورتين قيادة موحدة وزعامة ذات برنامج واضح، إنما ما حدث كان اشبه بثورات عفوية انطلقت بعد أن حققت مطلبا جزئيا باسقاط رموز النظام السياسي دون إحداث أي تغيير جذري في طابع الدولة وبنيتها، إن خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يكن متجذرا في برنامج واضح له قيادته القادرة على تنفيذه، كما أن طبيعة القوى الفاعلة في الثورتين قد حددت ووجهت مسار العملية كلها باتجاه الإمساك بالسلطة اولا، وبالتالي ركزت على السياسي مع أهميته ولكنها أهملت الشق الاقتصادي الاجتماعي ومضمونه.

هنا لا يمكن اغفال أن هيمنة الأصولية الدينية من السلفيين والإخوان المسلمين المؤمنين بحرية السوق، قد لعبت دورا أساسيا في تراجع هيمنة خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه الثورات فحركة النهضة والايحوان والسلفيون حصدوا اغلبية مقاعد البرلمان التونسي والمصري واستطاعوا أن يرضوا ممثليهم سواء في رئاسة الدولة أم في الحكومة، وبالتالي فان ما ساد هو نهج الليبرالية الاقتصادية بثوب اصولي ديني، فيما ظلت الحركات المدنية العلمانية مأسورة بخطاب الحقوق المدنية والسياسية وخطاب الدولة المدنية والدستور الليبرالي على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقضايا العدالة الاجتماعية التي لم تشكل سوى هامش ضئيل لدى حركات في اليسار أو يسار الوسط ثبت انها هامشية وغير قادرة على الاتفاق على بناء جسم موحد يعزز من قوتها.

أما في فلسطين، فقد غيب اليسار قضايا المجتمع الاقتصادية الاجتماعية وانهمك بمعارضة سياسية للحكومة، سواء على صعيد الحقوق السياسية والمدنية أم على صعيد معالجات الحكومة للتناقضات مع الاحتلال، وأخلى اليسار دوره الاقتصادي الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية التي نخرتها الليبرالية رغم كل ما يقال عن الأصول اليسارية لمؤسسي هذه المنظمات، والتي ارتهنت بالغالب لتوجهات التمويل المعروضة عليها أكثر من كونها صاغت أجندة مشتركة أو طرحت أجندتها الخاصة.

ليس الأمر متعلق بضعف اليسار فقط، بل الأمر متعلق أكثر بأن اليسار، لم يهتم بالفقراء والمهمشين ولا دافع بشكل عملي ولملموس ومؤثر عن قضاياهم وظل مكتفيا بشعاراته الاستراتيجية دون أن يفصلها بخطط وبرامج عمل.

مما تقدم يبدو أن التنظير لدعم نظرة البنك الدولي وصندوق النقد لم يعد حالة شعبية سواء في الدول النامية أم في الدول المتقدمة، إن حالة النقد التي تسود الأدب العالمي حول العولمة والنيوليبرالية خاصة بعد أزمة عام ٢٠٠٨ قد أظهرت أن هناك قصيدة من الدول وأن ما كتب حول كون المساعدات ضرورة لاستمرار النهج الاستعماري بثوب جديد هي نتاج قراءة واقعية للنتائج الكارثية لتدخلات هاتين المؤسستين، وأن مفهوم الـ "corpocracy" هو حقيقة، فيما لم يكن الدفاع عن منطق المساعدات القائم سوى دفاع عن تقنيات وتعلق بحالات وقصص جزئية لنجاحات لم تكن شاملة وعمامة، الامر الذي يشير إلى أن الحالة العامة هي نقد مؤسسات التمويل وسياسات العولمة الاقتصادية والنتائج الكارثية التي أدت إليها.

لذا فإن أية مقاربات أخرى حول السياسات النيوليبرالية يجب أن تنطلق من نقد هذه السياسات وبيان أثارها على المجتمعات وعلى العالم، إننا نعيش اليوم في عالم انهكته حروب شديدة نقلتها الدول المتقدمة إلى أراضي الدول الفقيرة، وذلك بحثا عن استمرار الهيمنة على موارد الدول الفقيرة واحتكار أسواقها، ولأجل تجنب هذه الحالة طرحت عدة حلول تتجاوز سياسة البنك الدولي وصندوق النقد، فحيث طرح انطوني غدينز تحديًا للكنزية عرف بالطريق الثالث، تطرح افكار أخرى لتجاوز هيمنة النيوليبرالية في العالم سواء عبر تحديث المفاهيم اليسارية حول اقتصاد السوق الاجتماعي أو سيادة خطاب الحقوق الاقتصادية الاجتماعية إلى جانب خطاب الحقوق المدنية والسياسية كحد أدنى.

إن ذلك يحتاج عدا عن نقد السياسات النيوليبرالية التي شكل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومن ثم صعود ترامب إلى الحكم ردة فعل نحو سياسة حمائية لها غلافها الشوفيني القومي إلى طرح نظرية بديلة تنطلق من تسييد خطاب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتحويل منطق المساعدات من منطق موجه للاستهلاك إلى منطق موجه للإنتاج، مع فرض قيود على تصدير رأس المال المحلي المتراكم في البلدان الضعيفة إلى خارج أسواقها.

أما في فلسطين فإن الأساس الذي يجب أن تنطلق منه الرؤية الحقيقية للمساعدات هو إنهاء الشرط الاستعماري القائم من خلال استمرار الاحتلال والاستيطان والسيطرة الاحتلالية على الموارد الوطنية أولاً، ومن ثم توجيه المساعدات إلى مشاريع تؤدي إلى مراكمة رأس مال وطني إنتاجي يستطيع أن يوفر مقومات الصمود لشعب يعاني من أقسى أنواع الاحتلال الكولونيالي، ومن نمو طبقة أو تحالف طبقي بين البيروقراطية الحكومية والقطاع الخاص وخضوع الإثنيين معا لشروط التمويل النيوليبرالي وانتهاج هذا التحالف سياسة اقتصادية غير تنموية تقوم على تعزيز الجباية العامة وإخلاء مسؤولية الحكومة عن قطاعات خدمية وحقوقية كثيرة، في ظل

حالة إفقار متزايدة وانهيار كبير في الطبقة المتوسطة.

ما يجعل فلسطين المحتلة حالة متميزة عن الدول موضع المقارنة هو خضوعها للشرط الاحتلالي الكولونيالي، وهذا يؤكد ضرورة البحث في تمايز الحالة الفلسطينية دون اغفال للتشابهاً في المظهر العام للسياسات التي تتبناها السلطة الفلسطينية مع الدول موضوع المقارنة.

خلال استعراض تجارب كل من الحالة الفلسطينية ومصر والأردن وتونس، في مجال دعم السلع، والاعتماد على المساعدات الخارجية نجد:

أولاً: رغم وجود عوامل مشتركة في قضايا المساعدات الخارجية وأوجه استخدامها، إلا أن هناك فروقات بين هذه الدول في التعامل مع دعم السلع داخليا، فالمشترك ناتج عن انتهاج سياسة نيو ليبرالية قائمة على وصفات ميثاق واشنطن التي وضعها صندوق النقد الدولي ونفذتها السلطة السياسية حسب ظروف كل بلد، لكن نتائج هذه السياسة، تظهر فشلا في تحقيق التنمية، كما تُظهر استشرأ للفساد واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء. فيما تم تخليق طبقة اجتماعية كاملة تستفيد من المساعدات الخارجية.

ثانياً: لم تسهم كل المساعدات الخارجية في سد العجز في الموازنة بشكل حقيقي، إذ تم تغطية العجز في الغالب من جيوب الفقراء عبر سياسة رفع الدعم الكلي أو الجزئي عن السلع، وتقليص الخدمات الاجتماعية، واطلاق حرية السوق إضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية.

ثالثاً: لم تسهم الأوضاع الأمنية في هذه البلدان في جذب الاستثمارات الخارجية، بالعكس، فإن من نتائج «ثورات الربيع العربي» كان تقلص الاستثمار سواء الداخلي أو الخارجي، الأمر الذي أسهم في تراجع النمو الاقتصادي والركود أحيانا.

رابعاً: في مصر وتونس، لعبت خصخصة القطاع العام دورا هاما في تفكيك البنية الإنتاجية المحلية والاعتماد على الاستيراد من الخارج، الأمر الذي أضعف من تراكم الثروة المحلية، كما خلق مظاهر فساد عديدة نتجت عن عمليات الخصخصة، التي لم تسهم في سد العجز أو المديونية.

خامساً: عدا الحالة الفلسطينية التي تقع تحت ظرف احتلالي كولونيالي، فإن أسباب الاضطرابات الاجتماعية في البلدان الأخرى لا زالت قائمة وهي في تمام بسبب استمرار السياسات الليبرالية والنيوليبرالية وعدم الانتقال إلى سياسات أخرى تحافظ على النسيج الاجتماعي عبر تحقيق العدالة الاجتماعية.

سادساً: ثبت أن الدعم الموجه للسلع الأساسية لا يشكل عبئاً كبيراً على الموازنات في هذه الدول، حيث لم يستطع رفع الدعم وكل السياسات النيوليبرالية الفاضية بتقليص دور الحكومة في الاقتصاد واطلاق يد السوق في سد العجز! ولا زالت هذه الدول تسعى لمزيد من الاقتراض لسد هذا العجز مما يثبت فشل السياسات التي ترى في دعم السلع عبئاً على الموازنة والاقتصاد الوطني.

سابعاً: رغم ذلك، ليس الحل في بقاء الدعم أو فرضه، بل الحل يكمن في سياسات اقتصادية تأخذ بالأثر الاجتماعي لها من خلال توفير شبكة الأمان الاجتماعي التي تسعى السياسة الاقتصادية النيوليبرالية إلى تقويض ما وجد منها أو تحويلها إلى مجرد أعمال خيرية، وليس حقوقاً اقتصادية واجتماعية تفرضها المواطنة.

ثامناً: إن ما أظهرته حقائق البحث في المجال السابق تفترض من صانع القرار إعادة النظر في السياسات القائمة، وإذا كان صانع القرار غير مستعد لإعادة النظر في سياساته فإن وظيفة المجتمع المدني هنا أن يضغط لأجل سياسات اقتصادية اجتماعية عادلة، إن ذلك لا يمكن دون التسلح برؤية نقدية شاملة للوضع السياسي الاقتصادي الاجتماعي القائم وسياسات الحكومات.

تاسعاً: ورغم كل الدلائل التي تشير ليس فقط إلى فشل سياسات البنك الدولي النيوليبرالية، بل إلى الآثار المدمرة لها، لا زال العالم بحاجة لرفع الصوت من أجل سياسات اقتصادية كونية عادلة بعيدة عن تحكم المؤسسات التمويلية الدولية في ذلك. إن ذلك مرهون بخلق كتلة اجتماعية عالمية قادرة على وقف التدهور الحاصل في منطلق العدالة الاجتماعية في العالم، وهذه مهمة ليست سهلة أمام الحائق التي فرضتها النيوليبرالية، ولكنها ممكنة وأضحت حاجة ملحة.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

- ❖ احمد، اميرة، سياسات الدعم واثرها على الاداء الاقتصادي، القاهرة، المركز المصري لدراسات السياسات العامة، ٢٠١٣
- ❖ امين، جلال ، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على إلى عهد مبارك، القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢
- ❖ امين، جلال، ثورة ٢٠١١.. ومصير الاقتصاد المصرى، الشروق ٢/٣/٢٠١٢
- ❖ امين، سمير، «المعونة» الغربية أداة للسيطرة على البلدان الضعيفة، الحوار المتمدن، عدد ٤٧٧١، ٢٠١٥
- ❖ امين، سمير، حول الغاء دعم المحروقات، /<http://www.shorouknews.com/٤٥١a-bc١d--id=eb٥ce٦ec-db٥&١٧٠٧٢٠١٤=columns/view.aspx?cdate d١٦٨٧٣٥ab٤٢٨>
- ❖ اورونسون، جيفري الضفة الغربية وسياسة الامر الواقع، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧
- ❖ بو عزة، الطيب، النيوليبرالية وتأليه السوق، /aljazeera.net/knowledgegate/١٦/١١/٢٠٠٦/opinions
- ❖ بيركنز، جون ، الاغتيال الاقتصادي للامم، (ترجمة مصطفى الطناني وآخرون)، القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ٢٠١٢
- ❖ حلمي، أمنية، كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٥، ص٢٦
- ❖ خالدي، رجا، المسار اللاتموي في فلسطين، السفير ، ١٣/٢/٢٠١٧
- ❖ ستيفلنتز، جوزيف ، السقوط الحر، ترجمة عمر الايوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠١١
- ❖ سيغمان، هنري، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، رام الله الهيئة المستقلة لحقوق الانسان ١٩٩٨
- ❖ الشابي، علي تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (٢٠١١-٢٠١٧) . .www.aljazeera.net

- ❖ الشامخي، فتحي تأثيرات الأزمة العالمية على اقتصاد تونس، www.attariq.org
- ❖ صادق، احمد، كيف دمر البنك الدولي إقتصاديات تونس، الحوار المتمدن، ع ٥١٧٥، ٢٠١٦
- ❖ صندوق الاستثمار الفلسطيني التقرير السنوي لعام ٢٠١٦
- ❖ طريفة الفايز
- ❖ عامل، مهدي، مقدمات نظرية، حول نمط الانتاج الكولونيالي، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨٣
- ❖ علاية، موسى، عدم فاعلية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع ٦٩، ٧٠، ٢٠١٥.
- ❖ العيسوي، ابراهيم، الاقتصاد المصري وتفاقم الاختلالات المزمنة، موقع المعرفة، الجزيرة نت، ٢٠١٧
- ❖ غيديز، انتوني، الطريق الثالث، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، ١٩٩٩
- ❖ قرم، جورج، الاضطرابات الاجتماعية: حدود اعتماد السياسات النيوليبرالية في العالم العربي، الجزيرة نت يناير، ٢٠١٣
- ❖ قزاز، هديل، فيضان التمويل.. سدود التنسيق.. وفرص الغرق في دوامة الفساد، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل لمكافحة الفساد، عمان ٢٠٠٦
- ❖ كارنيغي: التجربة التونسية بين الخطر والوعد... إطار جديد للشراكة مع تونس، ٢٠١٦
- ❖ كلاين، نعمي، مبدأ الصدمة، صعود رأسمالية الكوارث، نيويورك، متروبوليان بوكس، ٢٠٠٧
- ❖ لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية، عمان، ٢٠١٠
- ❖ المجلس التشريعي الفلسطيني، القانون الاساسي المعدل لعام ٢٠٠٥،
- ❖ محسن، عامر، تحطيم الوطن العربي، جريدة الاخبار اللبنانية، ٤٥، ١١، نيسان ٢٠١٧
- ❖ الميرغني، الهامي، الموازنة الجديدة ومن يتحمل أعباء الأزمة، <http://www.el-tareeq.net>
- ❖ النجار احمد السيد، الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك، القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الثانية، ٢٠١٠
- ❖ النجار احمد السيد: الاقتصاد والفقر والتهميش كمحصلة لسياسات الاقتصادية العامة، بوابة المعرفة، ٢٠١٠

- ❖ نخلة، خليل، فلسطين وطن للبيع، رام الله، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ٢٠١٠
- ❖ النقيب، فضل، اي تنمية نريد لفلسطين، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية في جامعة بيرزيت، ٢٠١٥
- ❖ وودز نيري، ترجمة محمد رشدي سالم، قلاع العولة، القاهرة، المركز القومي للترجمة، الطبعة الاولى، ٢٠١٠

المراجع الإنجليزية :

- ❖ How foreign aid could hurt Tunisia's transition to democracy
Robert Kubinec <https://www.washingtonpost.com/news/٢٠١٠-٢٠٠٠>
- ❖ Hayter Teresa .Aids as imperialism. London. Penguin. ١٩٧٤
- ❖ IB Taurus. ٢٠١٧
- ❖ Sofiane Guerfaliht. trend-of-tunisia's-economy٢٠٠٧-١٩٦٢- /nawaat.org/portail/١٠/٠٤/٢٠٠٩/historic-growth-
- ❖ The Impact of Foreign Aid on Jordanian Economic Development and Policy-Making
- ❖ Toufic Haddad. Palestine Ltd: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory.'